إصدار عام 2017

نساء على درب العودة

مشروع مشترك بين كيان - تنظيم نسوي وبين جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين، يهدف إلى إحياء وتنشيط حركة العودة إلى القرى المهجرة من خلال أصوات ونشاط نساء وشبيبة.

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين
Association for the Defense of the Rights of the Displaced People - Israel

كيان
كيان - تنظيم نسوي
KAYAN-FEMINIST ORGANIZATION

نساء على درب العودة

يُعتبر مشروع "نساء على درب العودة"، المشترك ما بين "كيان - تنظيم نِسوي" و"جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين"، مشروعًا طلائعيًا وخاصًا، يهدف إلى إحياء وتعزيزِ خطاب حق العودة من منظور نسوي شامل من خلال نشاط النساء في الحقل.

يعتمد المشروع على إشراك النساء في تعزيز وترجمة خطاب حق العودة إلى أرضِ الواقع، من خلال إحياء العودة عبر نشاطهن وتفاعلهن في الحقل في كافة الدوائر في حياتهن – العائلية، المجتمعية والسياسية، علمًا أنّ خطاب حق العودة والنشاط فيه مقتصرٌ بالأساس على الرجال والسياسيين فقط.

جاء هذا المشروع ليرفع صوت النساء إيمانًا من المبادرين والمبادرات أنّ للنساء دورًا مهما في الحفاظ على وعينا المجتمعيّ والوطني واستدامة الخطاب والوصول لكل فئات المجتمع، خاصةً النساء اللواتي يعانين من تمييز وإقصاء في الحيّزيين السياسي والعام.

من نافل القول أنّ إشراك نسائنا في بلورة خطاب العودة للأجيال القادمة، من الشباب عامةً ومن الفتيات خاصةً، مهمٌ نظرًا لأنّ نساءنا واكبن كل ما جرى كأي انسان اخر وعانيّن من النكبة والتهجير وساهمن في محاولات الإنقاذ ضمن مساعي الإنقاذ في حينه. إلا أنه وبسبب الهيمنة المعرفيّة للرجل الفلسطيني، حيث تسيطر سلطة النظام الأبوي الكلاسيكي، بالإضافة إلى سلطة الاحتلال وسلطة الاستعمار الغربي، غالبا ما استثنيت النساء من المشاركة في بلورة خطاب العودة. لذا جاء هذا المشروع لتفكيك هذه الأنظمة وآليات عملها، ولتحرير مجتمعنا من أنظمة السيطرة الإكراهيّة، التي سرعان ما تحولت إلى واقع أعاق، وبشكل كبير، تحرر نسائنا.

ومن أجل ترجمة الهدف إلى أرض الواقع عملت الجمعيتان على تدريب خمس مجموعات نسائيّة مختلفة في عدة مناطق تنشط في إحياء خطاب العودة من خلال عدة فعاليات وأنشطة. وشمل التدريب تثقيفا مُكّثفا في مجال التاريخ والرواية الشفوية للنكبة، آليات واستراتيجيات في تنظيم أنشطة ملائمة لكل الأجيال، وأيضًا تدريبا مُكّثفا في مجال الحملات المجتمعية. ومن ثم تطوير أنشطة

وفعاليات إبداعيّة وتفاعليّة تخلق التواصل بين الأجيال المختلفة فيما يتعلق بالنكبة وحق العودة، كما تعمل الجمعيتان على تمكين مجموعات نسائية أخرى لتعزيز هذا التواصل.

وبهدف مأسسة هذا العمل وتحويله إلى نهج واضح فقد انتخبت المجموعات النسائيّة لجنة توجيه تعمل على التنسيق ما بين المجموعات الخمس وتحويل فعالياتها وأنشطتها من محلية إلى قطرية. وتقوم المجموعات من خلال لجنة التوجيه بالتنسيق مع منتدى "جسور" الذي اسسته "كيان" عام 2008 والذي يضم 35 امرأة قيادية من مختلف البلدات العربية، ليشكل شبكة نسائية ميدانية تعمل على رفع وتعزيز وعي المرأة الفلسطينية في شتى النواحي، لا سيما الاجتماعيّة والسياسيّة والوطنيّة.

ويتم التقاطع ما بين مجموعات "نساء على درب العودة" وقيادات "منتدى جسور" من خلال العمل على تنظيم فعاليات تعزز خطاب العودة من منظور نسوي في كل البلدات العربية، من ضمنها جولات إلى القرى والمدن المهجرة، سماع وتوثيق شهادات المهجرين ممن كانوا شهودًا على أحداث النكبة، نقل الشهادات إلى الأجيال الشابة، لا سيما وأنّ التاريخ الشفوي للنكبة معرض للخطر والضياع بسبب مساعي إسرائيل لطمس الرواية الفلسطينية واستبدالها بأخرى إسرائيلية وأيضًا بسبب وفاة معظم الجيل الشاهد على مجازر النكبة وألم النزوح والتهجير القسري.

بالإضافة إلى التنسيق مع منتدى جسور، تقوم النساء بالتشبيك مع الشباب وبالأساس أولئك المشاركون في مشروع "عدنا". وقد تم عقد عدة لقاءات بين النساء ومركزي مجموعات "عدنا"، جرى فيها التخطيط لفعاليات مشتركة وجامعة تتضمن عرض أفلام وأمسيات وطنية وفنية.

من المهم الإشارة إلى أنّ المشروع يعمل أيضًا على تنمية قدرات نسائية للمشاركة في دوائر اتخاذ القرار الأُسرية والمحليّة من خلال المشاركة النشطة والفعالة في اللجان المحليّة والسلطات المحلية، حيث من المتوقع أن تستخدم النساء الأدوات التي قمن باكتسابها من أجل خوض غمار هذه التجربة وزيادة تمثيل النساء وتعزيز مشاركتهن في صنع القرار.

كيان - تنظيم نسوي

جمعية كيان – تنظيم نسوي، هي جمعية أهلية غير ربحية تم تسجيلها رسميا عام 1998 وتعمل في مناطق ال 1948. .تطمح "كيان" لمجتمع متنوع، آمن وعادل ومتحرر من التمييز على أساس الجنس، تحظى فيه المرأة العربية الفلسطينية بكافة الفرص المتكافئة بغية تحقيق ذاتها وتولي دور قيادي وفعال في المجتمع من خلال إحقاق حقوقها على الصعيدين الفردي والجماعي.

لتحقيق هذا، تسعى كيان إلى توحيد حركة نسوية عربية فلسطينية تنشط على المستوى القطري وتعمل بصورة منتظمة للتأثير الفعّال في إحداث تغيير اجتماعي عبر مواجهة الأسباب الجذرية الكامنة وراء التمييز الجنسي وتعمل من أجل الدفاع عن حقوق النساء والنهوض بها وضمان اندماجهن في مواقع اتخاذ القرار بشكل عام.

تتبع "كيان" نهج "من القاعدة نحو القمة" لإحداث التغيير الاجتماعي حيث نستثمر في الميدان من خلال تمكين النساء لتصبحن قيادات من أجل التغيير على المستويين المحلي والقطري، يدافعن وينهضن بحقوق الإنسان والمواطن، خاصة حقوق النساء الفلسطينيات، ويكسرن الحواجز الاجتماعية والمؤسساتية التي تعترض سبيل المساواة بين الجنسين، ويتم ذلك عن طريق برنامجين متداخلين هما البرنامج المجتمعي والبرنامج القضائي.

ينص برنامج "كيان" المجتمعي على تعبئة النساء لتحدي التمييز بين الجنسين على المستويات العائليّة والمجتمعيّة المحليّة والعامة، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في الحياة العامة وعمليات اتخاذ القرار عبر الاستثمار طويل الأمد في تنمية القيادة النسائية من القاعدة، وقد تحول دعم المنظمات المجتمعية بقيادة نسائية في القرى العربية إلى حجر أساس في عمل "كيان" ووسيلة تمكّن النساء من التغلّب على اختلالات التوازن وتحسين حياتهن بطرق ملموسة. نقوم بهذا من خلال برامج التمكين المكثّف والتمرين على القيادة والدعم المهني المتواصل المقدم إلى عشرات المجموعات النسائيّة المحليّة، وتعزيز وتطوير عمل منتدى "جسور" النسائي القطري ومرافقته في تخطيط وتنفيذ برامج عامة وقطرية تهم النساء مثل "حملة 16 يومًا" العالمية لمناهضة العنف ضد النساء. تقدّم "كيان" حاليًا مشاريع مجتمعية تتعاطى مع قضايا العنف ضد المرأة، صحة المرأة برؤيا شمولية، الميزانية العادلة، حقوق الأرض والمسكن وحق العودة والمرأة في السياسات المحلية.

ويخدم عمل "كيان" القضائي النساء الفلسطينيات في إسرائيل من خلال التحقّق من الحواجز المؤسساتية التي تعترض حقوق النساء، ومن خلال تمكين النساء ليصبحن صانعات قرار واعيات وقادرات على المطالبة بحقوقهن واللجوء الى القضاء دفاعًا عن حقوق المرأة، الإنسانية والمدنية، ومناصرة إصلاحات سياسية واقتصادية وقانونية تضمن النهوض بمكانة المرأة الفلسطينية وحقوقها. ويشمل العمل القانوني توفير الاستشارة والتمثيل القضائي المجانيين، محاضرات ودورات تدريبية، وإصدارات وحملات مجتمعية.

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين هي جمعية أهلية غير ربحية مسجلة رسميا، تعمل في مناطق 1948 بين جماهير المهجرين في مختلف أماكن تواجدهم في البلاد. هدف الجمعية الرسمي والمعلن هو عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم الأصلية وإعادة بناء بيوتهم المدمرة واستعادة ممتلكاتهم وأراضيهم المصادرة. تمثل جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين ما يزيد عن 30 قرية مهجرة من خلال اللجان المحلية للمهجرين من مختلف القرى والبلدات العربية في الجليل والمثلث. ويعتمد نشاط جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في أساسه على العمل التطوعي لأعضائها في الهيئتين العامة والإدارية وعلى عمل المهجرين وعلى طاقم الجمعية.

المهجرون في إسرائيل هم الفلسطينيون الذين هُجروا من بيوتهم وقراهم ومدنهم قبل إقامة دولة إسرائيل على أيدي المنظمات العسكرية الصهيونية ومؤسسات دولة إسرائيل بعد إقامتها ولكن بقوا داخل حدود دولة إسرائيل. وقد قامت العصابات الصّهيونيّة وقتها بتهجير حوالي 850,000 فلسطينيّ، وتنفيذ المجازر، وهدم أكثر من 530 قرية ومدينة، ومصادرة الأملاك والأراضي.

تعمل جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين على تنظيم صفوف المهجرين في جمعيات ولجان محلية لتسهيل وصول الرسالة والتعبئة الصحيحة للقضية، إضافة إلى تثقيف وتوعية المهجرين وغير المهجرين اعتمادا على زيادة المعرفة بالحقوق الفردية والجماعية، وتقديم الرواية التاريخية الصحيحة للنكبة. وتركز الجمعية في عملها مع جمهور المهجرين على الجيل الأول للنكبة، وأيضا على النساء والشباب لتطوير قدراتهم وتفعيلهم وتعزيز دورهم في عمل الجمعية.

وقد ترجمت الجمعية أهدافها هذه إلى ثلاثة محاور من خلال خطتها الاستراتيجية للسنوات 2017-2020، وهي محور العودة، محور التنظيم الجماهيري، ومحور مركز الأبحاث والأرشيف. ويتمثل دور جمعية الدفاع عن المهجرين في عدة مستويات مركزية، منها تثبيت وتطبيق حق العودة، صياغة المطالب والحقوق، مواجهة السياسات العنصرية، التصدي لسياسة التوطين الهادفة لتصفية حق العودة، التصدي لمشاريع السمسرة على أراضي القرى والمدن المهجرة، تعزيز التنظيم الجماهيري، دعم التواجد الفعلي والصمود والتمسك بالأرض، وتوسيع دائرة التضامن المحلي والدولي مع حق العودة.

تنظم جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين منذ عام 1998 مسيرة العودة السنوية إلى قرية أو مدينة مهجرة في يوم الاستقلال الإسرائيلي تحت شعار "يوم استقلالهم يوم نكبتنا"، تأكيدا على حق الفلسطينيين في إسرائيل بإحياء ذكرى نكبة شعبهم واستعادة كافة حقوقهم وعلى رأسها العودة. وقد أصبحت هذه المسيرة السنوية من أكبر وأهم المسيرات السنوية للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني، والنشاط الرائد للجمعية، والتي يشارك بها الشباب والمسنون إلى جانب الأطفال للتأكيد على أن التمسك بحق العودة متوارث من جيل إلى جيل حتى تحقيق العودة، إلى جانب كافة الأطياف السياسية والأحزاب. وقد نظمت الجمعية 20 مسيرة عودة حتى الآن كان آخرها في قرية الكابري المهجرة سنة 2017 في الجليل الغربي.

مرتكزات ومميزات حق العودة

شكل القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة أول اعتراف دولي رسمي من قبل أعلى هيئة دولية رسمية بحقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. يقضي القرار الصادر بتاريخ 11 كانون أول 1948، بحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، وقد تمّ التأكيد على هذا القرار أكثر من 130 مرّة ولكنه جوبه بمعارضة إسرائيل. الفقرة الأهم في هذا القرار هي الفقرة 11 والتي تنصّ على أنّه:

"تقرّر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كلّ فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات، بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقا لمبادئ القانون الدولي بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة".

هذا الحق مكفول أيضا في الميثاق العالمي لحقوق الانسان، الذي صدر في10 كانون أول 1948، والذي تنص الفقرة الثانية من المادّة 13 منه على أن "لكلّ فرد حق مغادرة أيّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده". وقد جرى التأكيد على هذا الحقّ في المواثيق الإقليمية لحقوق الانسان، مثل الأوروبيّة والأمريكية والإفريقية والعربية. وتم تعريف حق العودة على أساس كونه حقّا طبيعيا للإنسان، وذلك في معاهدة جنيف الرابعة والمعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية.

ساهم القرار 194 في نشوء خطاب العودة الذي أصبح أحد أهم أركان الخطاب السياسي الفلسطيني بعد النكبة الفلسطينية، وقد تطوّر الخطاب ليشمل المسوّغات والاجتهادات والتفسيرات المنطقية بهدف التصدّي للمؤامرات التي تحاك لإبطال أو تعطيل تطبيق حقّ العودة. وقد شكّلت هذه الاجتهادات سياجا أو خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها، وقد شملت النقاط التالية:

- إن التعويض لا يتساوى مع حقّ العودة ولا يشكل بديلا له. إن حقّ اللاجئ بالعودة وحقّه بالتعويض هما حقّان متلازمان ولا يلغي أحدهما الآخر.
- لا يسقط حقّ العودة بالتقادم، أي بمرور الزمن، مهما طالت الفترة الزمنية التي يُحرم فيها الفلسطينيون من العودة الى ديارهم.
- حقّ العودة غير قابل للتصرف لأنه من الحقوق الثابتة، وهو لا يخضع للتفاوض أو التنازل ولا يسقط ولا يعدّل أو يتغيّر مفهومه أو مضمونه، في ايّ معاهدة او اتفاقٍ سياسي.
- يتمّ تطبيق حقّ العودة من خلال عودة كل لاجئ إلى ارضه وديارِه الأصلية التي هُجّر منها، وعليه فانّ عودة اللاجئين، أبناء الجليل والمثلث والساحل والنقب مثلا، إلى الضفّة الغربية أو قطاع غزّة، لا يعتبر تطبيقا لحقّ العودة.

التهجير في فلسطين

بعد صدور وعد بلفور في 2 تشرين ثاني عام 1917، ذلك الوعد الذي ينظر بعين العطف إلى إقامة وطن لليهود في فلسطين، ومع بداية الانتداب الرسمي على فلسطين عام 1922، شكل السكان اليهود في فلسطين أقل من 11٪ من السكان وامتلكوا نحو 3٪ من الأرض فقط. وحسب نصوص صك ذلك الانتداب، فقد منحت الحكومةُ البريطانيةُ الأقليةَ اليهوديةَ الحقوقَ السياسية الكاملة، بينما منحت الأغلبية الفلسطينية حقوقا دينية ومدنية فقط.

ومن أجل تحقيق حلم إقامة الوطن اليهودي في فلسطين، كان لا بد من قيام الحركة الصهيونية بتكثيف الهجرة والاستيطان في فلسطين وتعزيز حملات شراء الأراضي في هذا البلد من جهة، والعمل من أجل تفريغ هذه الأراضي من سكانها الأصليين من جهة أخرى، وقد جرى ذلك بالتعاون مع الحكومة البريطانية طيلة سنيّ الانتداب. وقد أدى القمع البريطاني للحركة الوطنية الفلسطينية، التي سعت إلى الاستقلال، إلى تهجير نحو 40 ألف فلسطيني خلال فترة الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 – 1939، لوحدها، اضافة الى تهجير آخرين قبل وبعد ذلك.

وفي 29 تشرين ثاني عام 1947، منح قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة اليهودَ ٪56 من مساحة فلسطين التاريخية بالرغم من أن نسبة الأراضي التي سيطر عليها اليهود لم تتعد ٪6، وكان اليهود يشكلون أقل من ثلث السكان في فلسطين. إضافة لذلك، فقد شكل العرب حوالي نصف عدد السكان في الدولة اليهودية المقترحة وكانوا يملكون حوالي ٪90 من الأرض فيها. ومع نهاية الانتداب البريطاني عام 1948، كان اليهود يملكون حوالي ٪5.8 من الأرض في فلسطين التاريخية. وهذا يعني أن اليهود ظلوا أقلية في فلسطين رغم حملات الهجرة والاستيطان، كما أنهم لم يملكوا سوى نسبة قليلة من الأرض رغم حملات الشراء ورغم توظيف سماسرة شراء الأراضي من جهة وحملات القمع والتهجير من جهة أخرى التي استهدفت الفلسطينيين.

وفي ظل هذه المعطيات، لم يكن في الإمكان إقامة دولة يهودية في فلسطين بالمعنى الكامل للكلمة. ولهذا كان لا بد، بعد صدور قرار التقسيم، من التفكير بتنفيذ الأفكار والمخططات والبرامج الكفيلة ببناء المشروع الصهيوني، وفي مقدمتها مخطط التطهير العرقي في فلسطين، كما يسميه المؤرخ إيلان بابي، والذي يسميه الدكتور نور مصالحة مخطط الترانسفير. فقد صرح دافيد بن غوريون، الذي أصبح أول رئيس حكومة لإسرائيل، في الثالث من كانون الأول عام 1947، أن الدولة يجب أن تكون ذات أغلبية يهودية بنسبة ٪80 على الأقل كي تكون دولة مستقرة وقابلة للحياة. وكان بن غوريون قبل ذلك بنحو عشر سنوات قد كتب في رسالة إلى ابنه عاموس: "علينا أن نطرد العرب وأن نأخذ أماكنهم".

ويقول يوسف فايتس، مدير دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي ورئيس لجنة الترانسفير الرسمية لحكومة إسرائيل في مذكراته منذ عام 1940 إنه "لا مجال لشعبين في هذا البلد ... بعد ترحيل العرب سوف تتسع البلد لنا ... شراء الأرض لا يأتي بالدولة ... الطريقة الوحيدة هي ترحيل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة، ترحيلهم كلهم، ربما ما عدا بيت لحم والناصرة والقدس القديمة ... لا يجوز ترك قرية واحدة أو عشيرة".

وبما أن شراء الأرض لا يكفي فلهذا كان لا بد من قيام القوات الصهيونية بالعمليات الإرهابية وارتكاب المجازر وتطبيق سياسة التطهير العرقي لتنفيذ المشروع الصهيوني بالقوة. وفي العاشر من آذار عام 1948، أقرت القيادة الصهيونية الخطة "دالت"، خطة تهجير العرب من فلسطين، أو خطة التطهير العرقي الرئيسية. وقد جاءت هذه الخطة بعد احتلال القوات اليهودية لعدد من القرى وإخلاء هذه القرى من سكانها، وكانت المرحلة الأولى منها تهدف إلى إخلاء المدن الفلسطينية من سكانها العرب. وحتى نهاية شهر نيسان، كانت القوات الصهيونية قد تمكنت من احتلال عدد من المدن الفلسطينية وترحيل حوالي 250 ألف فلسطيني، وارتكبت خلال ذلك مجازر عديدة، أشهرها وأبرزها مجزرة دير ياسين. وقد تمكنت القوات الصهيونية حتى أيار 1948 من تهجير حوالي 400

ألف فلسطيني أو ثلث الشعب الفلسطيني من بيوته ومدنه وقراه، وتهجير السكان الفلسطينيين من نحو 199 قرية.
كانت محصلة حرب عام 1948 كارثية. فقد دمرت القوات العسكرية الإسرائيلية 530 قرية فلسطينية وهجرت وطردت نحو 850 ألف فلسطيني من ومدنهم قراهم وبيوتهم وحرمتهم من ممتلكاتهم، وفشلت خطة التقسيم وقامت إسرائيل على ٪78 من أرض فلسطين التاريخية. لقد نفذت إسرائيل بالقوة العسكرية في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم في 29\11\1947 وتموز 1949 عملية طرد الفلسطينيين وحولت نحو 850 ألفا من سكان فلسطين، هم ثلثا الشعب الفلسطيني، إلى لاجئين خارج المنطقة التي قامت فيها إسرائيل، بينما بقي داخلها عشرات الآلاف من المهجرين. هذه هي النكبة.

المهجرون (اللاجئون في الداخل)

بقي داخل إسرائيل بعد أن وضعت الحرب أوزارها أكثر من 150 ألف فلسطيني، شكل المهجرون حوالي ٪25 منهم. وهؤلاء المهجرون مثل إخوانهم اللاجئين هُجّروا وطُردوا من قراهم ومدنهم وديارهم. وقد منعتهم حكومات إسرائيل المتعاقبة من العودة إليها واستعادة أملاكهم. كما جرى اقتلاع الفلسطينيين من بلداتهم بعد انتهاء الحرب أيضا. لم تتوفر في السابق ولا تتوفر الآن إحصائيات رسمية حول عدد المهجرين في إسرائيل، وهذا الأمر ليس صدفة. فقد كان هؤلاء مُهْمَلين ومُغيَبين مثل بقية الفلسطينيين داخل إسرائيل. كما أن الكشف عن وجود اللاجئين داخل إسرائيل من شأنه أن يسبب المزيد من الحرج لها، وذلك لأن هؤلاء المهجرين مواطنون في الدولة. ومع ذلك، فإن التقديرات تشير إلى أن عددهم يبلغ اليوم حوالي 380 ألف مهجر، إذا ما أخذنا في الحسبان أيضا المهجرين في المدن مثل يافا وحيفا وعكا، الذين عادوا إلى مدنهم ولكنهم حُرموا من استعادة املاكهم والعودة إلى بيوتهم، وكذلك عرب النقب الذين هُجروا بعد عام 1948 ولكنهم بقيوا في الداخل.
وتسكن الغالبية الساحقة من اللاجئين في الضفة والقطاع والدول المحاذية لفلسطين، وتقيم غالبية المهجرين في قرى ومدن قريبة جدا من الأماكن التي تم تهجيرهم منها، بحيث أن البعض منهم يسكن اليوم على بعد كيلومتر واحد فقط أو كيلومترات قليلة عن بلدته الأصلية، وكأنهم ينتظرون العودة إليها صباح مساء. وفي بعض القرى، يشكل المهجرون غالبية السكان.
وقد فرضت إسرائيل الحكم العسكري خلال الفترة 1948 – 1966 وطبقته على أكثر من 150 ألف فلسطيني في الداخل، ومن بينهم المهجرون أيضا (ولم يُفرض مثل هذا النظام على اليهود). وقد سعت الحكومة الإسرائيلية بفرضها الحكم العسكري إلى تحقيق عدة أهداف من ضمنها:

(1) منع اللاجئين الفلسطينيين في الداخل من العودة إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها.
(2) إخلاء القرى الفلسطينية شبه المهجورة وترحيل أهلها إلى مناطق أخرى داخل إسرائيل أو خارجها، وذلك لإتاحة الفرصة أمام الاستيطان اليهودي.
(3) تقليص أعداد الفلسطينيين قدر المستطاع، خاصة من المهجرين في الداخل، وبناء على ما ذُكر، فقد نفذت السلطات الاسرائيلية عمليات طرد الفلسطينيين إلى ما وراء الحدود. ويُذكر أن "المشكلة الديموغرافية" لا تزال تطارد الإسرائيليين حتى اليوم.
(4) توفير الأجواء وفسح المجال لمصادرة أراضي الفلسطينيين.

ومن أجل تكريس واقع التهجير، لجأت السلطات الإسرائيلية إلى استخدام أنظمة الطوارئ البريطانية. وتمنح هذه الأنظمة الموروثة عن الانتداب البريطاني منذ عام 1945 الحاكم العسكري

صلاحية الإعلان عن منطقة معينة منطقةً أمنيةً أو منطقةً عسكريةً مغلقةً يُحظر الدخول إليها. وقد استُخدمت هذه الأنظمة ضد العرب حتى بعد انتهاء الحكم العسكري، ولا تزال تستعمل حتى اليوم، وهي تهدف إلى إخلاء العرب من مدنهم وقراهم وأراضيهم ومنعهم من العودة إليها. هذه الأنظمة اعتبرت القرى المهجرة مناطق مغلقة، وبذلك مُنع المهجرون أو لاجئو الداخل من العودة إلى قراهم حتى اليوم، وقد تم في غضون ذلك هدم قراهم ومصادرة أراضيهم. ففي شهر آب 1951، أعلن الحاكم العسكري عن 11 قرية مهجرة في الجليل مناطق أمنية مغلقة من ضمنها البروة، كويكات، صفورية، المجيدل، ميعار، الدامون وعمقا، وهكذا ضمن الجيش الإسرائيلي عدم عودة المهجرين إلى هذه القرى أو حتى توجههم إلى القضاء. وفي الأشهر اللاحقة، أُعلن عن 30 قرية مهجرة مناطق أمنية مغلقة، وأخذت عمليات تدمير القرى الفلسطينية أهمية أكبر فيما يتعلق بالقرى المهجرة التي بقيت نسبة كبرى من سكانها داخل إسرائيل.

الحاضرون – الغائبون

تعتبر إسرائيل أملاك وأراضي المهجرين الفلسطينيين أملاكَ غائبين رغم أن المهجرين في إسرائيل هم مواطنون يحملون الهويات الإسرائيلية ولذلك يطلق عليهم مصطلح "الحاضرون – الغائبون"، فيما يسمى القانون الخاص بأملاكهم قانون "الحاضر – غائب". والقانون المقصود هو "قانون أملاك الغائبين" منذ نيسان 1950. هذا القانون يعرف الفلسطينيين الذين طردوا أو هربوا أو تركوا البلاد جراء حرب عام 1948 بأنهم غائبون. وبموجب هذا القانون، وُضعت أملاك الغائبين تحت سيطرة القيّم على أملاك الغائبين. ومن خلاله، سيطرت الدولة على الأراضي والشقق والبنوك وكل الأملاك الأخرى التي كانت تابعة للسكان العرب الذين طردوا أو هربوا خلال حرب 1948 وبعد ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين الذين يعودون من خلال عملية جمع الشمل يُعتبرون غائبين حسب قانون أملاك الغائبين. أي أن صفة أو مكانة "الغائب" لا تزول إذا ما عاد اللاجئ إلى البلاد. وبكلمات أخرى، فإن الشخص الذي يعود ويصبح مواطنا في بلاده، يبقى غائبا حسب القانون الإسرائيلي المذكور. وهكذا يظل العرب غائبين.

وفي عام 1953، اتفق القيّم على أملاك الغائبين وسلطة التطوير (وهي فعليا لنقل أملاك الغائبين منذ عام 1950) على نقل ما تبقى لديه من أملاك لصالح سلطة التطوير التي قامت بدورها بتحويل مساحات كبيرة لصالح الكيرن كييمت (الصندوق القومي). ويُذكر في هذا السياق أن إسرائيل سنت منذ عام 1948 عشرات القوانين التي حولت الأراضي العربية إلى ملكية الدولة، وبإمكانها تحويل المزيد من هذه الأراضي لها، ومن ضمنها قوانين المصادرة للأغراض العامة والمصلحة العامة، التي تعني في الأساس مصلحة اليهود فقط.

تهجير المسلمين والمسيحيين

تعيش الأغلبية العظمى من المهجرين اليوم في الجزء الشمالي من فلسطين، في مناطق حيفا وعكا وصفد وطبريا والناصرة، حيث يسكن معظم الفلسطينيين في إسرائيل، وغالبيتهم من المسلمين والبقية مسيحيون. ورغم الهدم والتهجير، فقد بقيت أعداد كبيرة من مواطني القرى المهجرة في إسرائيل، بينما هُجّر قسم من إخوانهم إلى سوريا ولبنان والضفة الغربية. هناك

في الناصرة حارة كاملة لسكان صفورية (حارة الصفافرة) وغالبية أهل البروة تسكن في جديدة والمكر، وغالبية أهل الدامون تسكن في طمرة وكابول، بينما انتقل قسم كبير من أهل الغابسية إلى دنون والمزرعة، وبقي في البلاد الكثيرون من أهل المجيدل واقرث وكفر برعم ومعلول وعمقا وميعار والمنشية وسحماتا وأم الفرج وحطين والزيب والبصة وغيرها.
في قضاء صفد، تم تهجير 68 قرية من أصل 73، وفي قضاء عكا هُجرت 21 قرية من أصل 51. وقد شمل التهجير القرى المسلمة والقرى المسيحية والقرى المختلطة. كما شمل التهجير والترانسفير والهدم القرى التي قاتل أهلها دفاعا عنها، رغم قلة إمكانياتهم، والقرى التي فضّل أهلها التسليم أملا بالبقاء. فمصير أهل البروة المسلمة – المسيحية في الجليل الغربي والتي قاتل أهلها دفاعا عنها، لم يختلف في نهاية المطاف عن مصير قرية الغابسية في المنطقة نفسها رغم أن أهلها رفعوا الراية البيضاء. فقد تم تهجير أهل البروة وهدم قريتهم وأقامت السلطات الإسرائيلية على أراضي القرية كيبوتس "يسعور" ومستعمرة "أحيهود" في العامين 1949 و1950 على التوالي، مثلما أقامت كيبوتسا ومستعمرةً على أراضي الغابسية. كما لم تسلم قريتا إقرث وكفر برعم المسيحيتان المسالمتان من مخطط التطهير العرقي ومخطط تهويد الجليل، وكذلك قرى الجليل الأعلى، ومن ضمنها قرى قضاء صفد، التابعة للدولة العربية حسب قرار التقسيم. قريتا إقرث وكفر برعم لم تحاربا عند احتلال الجيش الإسرائيلي القريتين، وهذا ما يفند ادعاءات إسرائيل بأن سكان القرى الذين لم يحاربوا القوات الإسرائيلية ظلوا في قراهم. فقد كانت السلطات تريد أصغر أقلية عربية ممكنة في الدولة اليهودية. وهكذا كان مصير إقرث وكفر برعم مشابها لمصير قرى النبي روبين والمنصورة وتربيخا.
كان مخطط التطهير العرقي يجري على قدم وساق، وكانت لجنة الترانسفير برئاسة يوسف فايتس قد تشكلت في شهر آب 1948، أو بالأحرى قد تم تفعيلها، لأنها كانت قائمة وسرية في السابق. وكانت هذه اللجنة تعمل من أجل منع اللاجئين من العودة إلى قراهم ومدنهم وبيوتهم وتنشط لتدمير القرى العربية وتسعى لتوطين اليهود في البيوت العربية وتوزيع الأراضي على المستوطنين اليهود.

المهجرون – هل هم حالة خاصة؟

اعتقد المهجرون الفلسطينيون، الذين هم مواطنون في إسرائيل، الدولة التي هجرتهم، ويحملون الهويات الإسرائيلية، أن وضعهم أفضل من وضع إخوتهم اللاجئين في الضفة والقطاع أو في الدول العربية المحيطة بإسرائيل، وأن فرص عودتهم إلى قراهم وبلداتهم أحسن. وقد لجأ البعض منهم إلى المحكمة الإسرائيلية العليا كي تنصفهم وتمكنهم من العودة إلى قراهم وأراضيهم، آملين بالاستفادة من الأدوات القانونية ومن كونهم مواطنين في الدولة، ولكن دون جدوى. فإن جوهر المشكلة يكمن في طبيعة المشروع الصهيوني وجوهر إسرائيل والحركة الصهيونية التي أنتجتها. لقد أراد كل هؤلاء الأرض بدون سكانها، بدون الفلسطينيين، بدون أهل إقرث وكفر برعم والغابسية والبروة والدوايمة والطيرة وصفورية وعيلبون وحيفا ويافا وعكا وغيرهم.

› **قضية الغابسية** احتل الجيش الإسرائيلي قرية الغابسية الجليلية في أيار 1948 بدون مقاومة، وحين صعد المواطن داود زيني على سطح المسجد رافعا الراية البيضاء، رد عليه الجنود الإسرائيليون بالرصاص فسقط قتيلا، وقتلوا أحد عشر شخصا آخر وطردوا أهل القرية منها. وقد شكلت هذه العملية الإجرامية خرقا للاتفاق الذي تم في آذار بين مسؤولي منظمة "الهاجاناه" وأحد وجهاء القرية والذي يقضي بعدم التعرض لأهل القرية وعدم دخول الجيش إليها مقابل

رفع العلم الأبيض على سطح المسجد. وفي ربيع عام 1949 عاد أهل الغابسية إلى قريتهم وسكنوا فيها حتى 26 كانون ثاني 1950، ولكن الجيش الإسرائيلي طردهم منها مرة أخرى، فرحلوا إلى قرية دنون ولم يسمح لهم بالعودة. حاول قسم منهم العودة إلى القرية ولكنهم أخرجوا منها. وفي أعقاب ذلك، توجه 31 شخصا منهم إلى المحكمة الإسرائيلية العليا لاستصدار أمر يسمح لهم بالعودة إلى قريتهم. وفي الثلاثين من تشرين ثاني عام 1951 أصدرت المحكمة قرارا أكدت فيه أن الحاكم العسكري لمنطقة الجليل لا صلاحية له بطرد أهل الغابسية من قريتهم ولا صلاحية له بمنعهم من دخول القرية والخروج منها والتواجد فيها. ومن الواضح أن هذا القرار يعني السماح لأهل الغابسية بالعودة إليها. ولكن الحكومة الإسرائيلية وقواتها العسكرية منعتهم وظل قرار المحكمة حبرا على ورق. وفي عام 1955 هدمت الجرافات الإسرائيلية منازل القرية وأبقت فقط على مسجدها ومقبرتها.

› قضية إقرث تقع قرية إقرث في الجليل الأعلى وتبعد عن مدينة عكا حوالي 25 كم إلى الشمال الشرقي، وعدة كيلومترات عن الحدود اللبنانية. بلغ عدد سكانها نحو 600 نسمة سنة 1948 وكانت مساحة أراضيها حوالي 24591 دونما.

احتل الجيش الإسرائيلي قرية إقرث في مطلع تشرين الثاني عام 1948. وبعد مرور أسبوع، طلب الجيش من سكان القرية إخلاءها لمدة أسبوعين بسبب الأوضاع الأمنية، ولكن السلطات لم تسمح لهم بالعودة إلى قريتهم بعد ذلك، وأعلنت عن المنطقة منطقة أمنية مغلقة، بموجب أنظمة الطوارئ الموروثة عن الانتداب البريطاني.

وردا على الالتماس الذي قدمه عدد من أبناء القرية ضد حكومة إسرائيل ووزير الأمن ووزير المالية وسلطة التطوير وقائد المنطقة الشمالية، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قرارا بتاريخ 31/7/1951 يلزم السلطات بالسماح لمهجري إقرث بالعودة إلى قريتهم وبيوتهم. ولكن الحكومة لم تنفذ هذا القرار وفي تاريخ 10/9/1951 سلمت سكان القرية أوامر بالخروج منها (رغم أنهم لم يدخلوها بعد) وقامت بتدمير القرية في عيد الميلاد في السنة نفسها. وفي صيف عام 1953، نُقلت ملكية أراضي القرية إلى سلطة التطوير. وفي عام 1963 أصدر قائد المنطقة أمرا بإغلاق المنطقة حسب النظام 125 من أنظمة الطوارئ لعام 1945، وبموجبه يُحظر دخول القرية.

اعتقد أهالي إقرث أن حالتهم فريدة وأن قضيتهم مميزة، فالحديث يدور عن قرية مسيحية مسالمة لم تحارب ولم تقاوم الاحتلال، وقد أُخرج أهاليها من ديارهم لفترة قصيرة ووعدتهم السلطات على مدار سنوات بالعودة. وكان أهل القرية قد شكلوا لجنة شعبية لخوض المعركة السياسية والشعبية والقانونية من أجل إحقاق حقهم بالعودة وواصلوا التوجه إلى القضاء يحدوهم الأمل بالعودة حيث أن بحوزتهم قرارا من المحكمة العليا يجيز لهم هذه العودة. كما عزز هذا الأمل دعمُ الكنائس المسيحية في الأراضي المقدسة وكنائس عالمية إضافة إلى تعاطف الليبراليين الصهيونيين مع قضيتهم باعتبارها حالة "فريدة"، مع تأكيدهم على أن عودة أهل إقرث لن تشكل سابقة للسماح للاجئين بالعودة. ولكن الحكومة الإسرائيلية برئاسة غولدا مئير قررت في صيف عام 1972 عدم السماح لسكان القرية وكذلك لسكان قرية كفر برعم الذين أخرجوا هم أيضا من ديارهم، بالعودة، وأبدت الحكومة استعدادها لدفع التعويضات لتمكينهم

من السكن في مكان آخر.
وفي عام 1981، قدم أهالي إقرث التماسا آخر للمحكمة العليا ولكن المحكمة رفضت طلبهم مشيرة إلى أن أوامر مصادرة أراضي القرية وإغلاقها هي أوامر "قانونية". كما أكدت المحكمة في قرارها أنه لا مجال للشك في إخلاص مهجري إقرث للدولة، ولكن لم يطرأ أي تغيير على الوضع الأمني في المنطقة. وأشارت المحكمة إلى أن رئيس الحكومة كان قد أعلن أنه سيدرس قضيتهم إذا ما طرأ أي تغيير في الوضع الأمني في المنطقة.
ولم ييأس أهل القرية، بل واصلوا اتصالاتهم مع الحكومة ومع المسؤولين في مختلف الأحزاب الذين كالوا لهم الوعود التي لم تنفذ. كما تم تشكيل اللجان الحكومية التي اختلفت مواقفها ولكن جميع توصياتها ذهبت أدراج الرياح. في 7/11/1993، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحق رابين تشكيل لجنة وزارية لشؤون إقرث وكفر برعم برئاسة وزير العدل دافيد ليفائي ولكن رابين قُتل بعد سنتين. هذه اللجنة أوصت بإعادة 600 دونم إلى أهالي إقرث من أصل أكثر من 24000 دونم كان يمتلكها أهل القرية. وأكدت هذه اللجنة أن الحديث يدور عن حالة خاصة وأن عودتهم لن تشكل سابقة، وأن حالتهم فريدة من نوعها لأن سكان إقرث كانوا قد تلقوا الوعود بالسماح لهم بالعودة من ممثلي الحكومة وقادة الجيش منذ يوم إخلائهم من قريتهم. كما أن الحكومات الإسرائيلية كانت قد تعهدت بذلك في تصريحاتها للمحكمة العليا. ولكن الحكومة لم تتمكن من تحديد موقفها النهائي وجاءت الانتخابات التي جرت عام 1996 بحكومة إسرائيلية جديدة برئاسة بنيامين نتنياهو. وفي شباط عام 1997، توجه أهالي إقرث مرة أخرى إلى المحكمة العليا. وظلت القضية في أروقة المحكمة، وفي غضون ذلك توالت الحكومات والمواقف في إسرائيل. فبعد حكومة نتنياهو، جاءت حكومة إيهود باراك، وبعدها انتخبت حكومة أريئيل شارون، وظلت المحكمة تنتظر رد الحكومة على طلب الالتماس. وبعد 4 سنوات، جاء رد شارون أن قضية اللاجئين ومطالب العرب بعودة اللاجئين كانت قد طرحت بقوة خلال محادثات كامب ديفيد وطابا، وأن سابقة عودة مهجري إقرث إلى قريتهم ستستخدمها السلطة الفلسطينية في دعايتها الإعلامية والسياسية، وأن عودة المهجرين ستكون لها تأثيرات على المصالح الحيوية لإسرائيل. وفي قرارها الصادر عام 2003، قبلت المحكمة الإسرائيلية ادعاءات رئيس الحكومة أريئيل شارون وتحليلاته السياسية واقتنعت بعدم إلزام الحكومة باعادة أهالي إقرث إلى قريتهم، واكتفت بالقول بأنه "في حالة حدوث تغيير في الوضع السياسي يجب التفكير في حل آخر يمَكّن سكان إقرث من السكن في المنطقة التي كانت تقوم عليها القرية".
لقد ربط رئيس حكومة إسرائيل والمحكمة الإسرائيلية العليا مصير مهجري قرية "إقرث" بالوضع السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط! ترى متى يتغير الوضع، وكيف يجب أن يكون كي يُسمح لهؤلاء بالعودة إلى قريتهم؟!

مِن قرانا المُهَجَّرة

البروة

تقع البروة على بعد حوالي 10 كيلومترات شرقي مدينة عكا على تلة صخرية ترتفع حوالي 50 مترا عن سطح البحر. في عام 1945 بلغت مساحة أراضيها 13542 دونما، من بينها 59 دونما أقيمت عليها القرية نفسها. وكانت الزراعة تمثل العصب الرئيسي لاقتصاد القرية، وكان سكانها يزرعون القمح والشعير والذرة والسمسم والبطيخ والشمام والفواكه وأشجار الزيتون. وفي العام المذكور، بلغ عدد سكان البروة 1460 نسمة، منهم 1330 مسلما و130

مسيحيا، وقد عاشت الطائفتان في جو من الاخاء والمحبة. ومن المآثر المشهورة عن سكان القرية أن مسلميها ساهموا في تعيين خوري البروة، جبران خوري، من خلال التوقيع على عريضة وإرسال وفد عنهم إلى البطريرك. وفي عام النكبة، بلغ تعداد سكان البروة، حسب التقديرات، حوالي 1700 نسمة.

احتل لواء كرميلي قرية البروة والمواقع المشرفة على القرية في 11 حزيران 1948، ولكن في صباح 23 حزيران، اجتمع أكثر من مائتي رجل وامرأة من أهالي البروة والقرى المجاورة، وكان من بينهم 95 مسلحا برئاسة أبو إسعاف من قرية شعب، وتمكنوا من دحر القوة الإسرائيلية وتحرير القرية. وفي 24 حزيران، تمكن الجيش الإسرائيلي من احتلال القرية مرة اخرى وإحكام السيطرة عليها.

هدمت القوات الإسرائيلية بيوت القرية ومسجدها وكنيستها وصادرت السلطات أراضيها وأعلنت عن القرية منطقة عسكرية مغلقة. ولم يبق من مبانيها إلا المدرسة التي بناها العثمانيون، ولا تزال المقابر موجودة فيها.

يعيش أهل البروة اليوم في قرى الجليل الغربي: جديدة، المكر، كفر ياسيف، أبو سنان، مجد الكروم، كابول والبعنة، وفي جنين ونابلس، وفي لبنان وسوريا. ويُذكر أن البروة هي بلد الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش.

في عام 1994 أقامت السلطات الإسرائيلية "كيبوتس يسعور" وفي العام التالي مستوطنة "أحيهود" على أراضي القرية. ويستغل سكان الكيبوتس والمستوطنة أراضي البروة التي تعيش غالبية مهجريها على مقربة منها.

المنشية - عكا

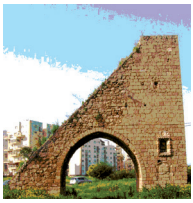

تقع القرية على بعد 3 كيلومترات شمال شرق مدينة عكا، وبسبب قربها من عكا استفاد سكانها من نظام المواصلات والكثير من الخدمات التي كانت متوفرة في المدينة.

بلغ عدد سكان المنشية عام 1945 حوالي 810 أشخاص. وفي العام 1948 بلغ عددهم حسب التقديرات حوالي 940 نسمة، سكنوا في نحو 270 منزلا، وكان سكانها من المسلمين، وكان فيها مقام بهاء اللّه مؤسس البهائية. وكان في المنشية مدرسة "إصلاحية" للشبيبة الجانحة جرى تأسيسها عام 1937. وكان فيها أيضا معهد للأبحاث الزراعية إسمه "الدبويا" أقامه البريطانيون ومطار عسكري، ومسجد بني عام 1945 ومصنع للنسيج ومصنع للمشروبات الغازية، وقصر بيضون التابع لعائلة بيضون اللبنانية، وهو مبنى فخم، ومقبرة لجنود فرنسيين سقطوا خلال حملة نابليون في فترة احتلاله لفلسطين وحصاره لمدينة عكا.

اعتمد اقتصاد المنشية على الزراعة، إضافة إلى عمل الأهالي في المنشآت والمؤسسات التي كانت في القرية وفي مدينة عكا.

وفي عام 1945 بلغت مساحة أراضي المنشية 14886 دونما، منها 253 دونما مزروعة بالموز والحمضيات، وآلاف الدونمات المزروعة بالحبوب و619 دونما مروية وتشمل البساتين.

شنت القوات اليهودية هجوما على قرية المنشية في 6 شباط 1948 ولكن سكان القرية نجحوا في صد الهجوم، إلا أن القوات الاسرائيلية تمكنت من احتلال القرية أثناء عملية "بن عامي" التي قامت بها قوات "الهاجاناه" في 14 أيار 1948، وبعد ذلك هدمت إسرائيل القرية، ما عدا بعض المنازل

والمعالم البارزة فيها، وأقامت أحياء سكنية لليهود فيها.
لا يزال مقام البهائيين موجودا والحديقة التي حوله، واستعمل الاحتلال مدرسة "الاصلاحية" مقرا عسكريا حتى عام 1953، وفي هذا العام عادت للعمل كمدرسة للأحداث. ولا يزال مسجد المنشية قائما ولكنه مغلق ومحاط بسياج، وكان هذا المسجد قد تعرض لاعتداءات ومحاولات هدم وحرق.
كما لا تزال المقبرة موجودة، وقد جرى تنظيفها وصيانتها أكثر من مرة. ضمت إسرائيل قرية المنشية إلى مدينة عكا وبنت أحياء لليهود فيها مثل "نفيه ألون" و"نفيه أفيف". وفي عام 1948، أقامت كيبوتس "شُمرات" ومستعمرة "بستان هجليل" على أراضي القرية من جهة الشمال.
كما ضمت اسرائيل قسما من أراضي المنشية إلى كيبوتس "عين همفراتس" المجاور للقرية والذي أقيم عام 1938. وفي عام 1972، أقامت السلطات الإسرائيلية على أرض المنشية كلية الجليل الغربي الأكاديمية، وقبل سنوات أقام الصندوق القومي اليهودي متنزها على اسم ليلي شارون، زوجة أريئيل شارون، رئيس حكومة إسرائيل الأسبق.
يعيش اليوم غالبية مهجري المنشية وأبنائهم في قرية المكر ومدينة عكا وقرى الجليل الغربي القريبة جدا من المنشية وقسم آخر منهم يعيش في لبنان وأماكن أخرى في الخارج.

الدامون

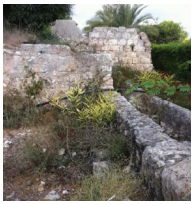

الدامون هي قرية فلسطينية عربية تقع في منطقة سهلية على بُعد 11 كم جنوب شرق مدينة عكا. في عام 1945، بلغ عدد سكانها 1310 أشخاص (1240 مسلما، 70 مسيحيا)، وفي عام 1948 أصبح عدد سكانها، حسب التقديرات، حوالي 1500 نسمة. وبلغت مساحة مسطح القرية 111 دونما، بينما بلغت مساحة أراضي الدامون 20357 دونما، من ضمنها 19073 دونما امتلكها العرب و687 امتلكها اليهود والباقي أرض مشاع.
كان في الدامون مدرسة ابتدائية أنشأها العثمانيون عام 1886، وقد تعلم الطلاب فيها حتى الصف الرابع، ومسجد مشهور وكنيسة. وفي عام 1935، بدأ سكانها ببناء البيوت الحديثة من الاسمنت. وقد بلغ عدد منازلها 183 منزلا في عام 1931، وفي عام 1948 كان فيها حوالي 300 منزل.
اعتمد سكان الدامون في معيشتهم على الزراعة، وفي الأساس زراعة الحبوب (16256 دونما) والزيتون والبطيخ والشمام. وقد اشتغل بعض السكان في صناعة السلال والحصر من نباتات الخوص والحلفا والأسل الذي كان ينبت على ضفاف نهر النعامين.
شارك أهل الدامون في ثورة عام 1936 ضد الاحتلال البريطاني وفي الحرب ضد الحركة الصهيونية عام 1948، ولكن القرية سقطت إثر سقوط مدينة عكا والقرى المجاورة. وحسب المؤرخ الفلسطيني عارف العارف، فإن القرية سقطت في أواخر شهر أيار، بينما يقول المؤرخ بيني موريس أن القرية احتُلت في المرحلة الثانية من عملية "ديكل" في 16-15 تموز 1948. وقد جرى طرد سكانها على أيدي القوات الصهيونية، والتي دمرت القرية بالكامل.
تشرد أهل الدامون ونزحوا إلى أماكن عديدة. نصفهم نزح إلى لبنان وسكنوا في منطقة صور ومخيمي البداوي ونهر البارد، بينما يسكن النصف الاخر في فلسطين في مدينتي طمرة وشفاعمرو وفي قرى كابول وعبلين وشعب ومجد الكروم، وهي بلدات قريبة جدا من بلدهم الاصلي، ولكنهم محرومون من العودة إلى هذا البلد.
تستغل المستعمرات المحيطة بالدامون أراضي القرية، ومن ضمن هذه المستعمرات كيبوتس "يسعور" القائم على أراضي قرية البروة المجاورة منذ عام 1949.

الرويس

تقع قرية الرويس المهجرة على بعد 12 كيلومترا إلى الشرق من مدينة عكا بين مدينة طمرة وقرية كابول، على ارتفاع متوسطه 35 مترا فوق سطح البحر، ويعود تاريخها إلى عام 1191 م.

كانت الرويس أصغر قرى المنطقة وكان فيها جامع وحارتان يفصلهما شارع في الوسط، ولم يكن فيها مدرسة لقلة عدد سكانها، وقد تعلم أولادها في مدارس الدامون وطمرة المجاورتين.

في عام 1945 بلغت مساحة أراضي الرويس 1163 دونما، منها 4 دونمات مشاع، ومساحة بساتينها 222 دونما ومساحة أراضيها المزروعة بالحبوب والبطيخ والزيتون 844 دونما.

في عام 1945 بلغ عدد سكان الرويس 330 نسمة، وفي عام 1948 أصبح عددهم 383 وجميعهم من المسلمين، وسكنوا في 77 منزلا، وكان لكل منزل بئر، إضافة إلى بئر ارتوازي جنوب القرية تزود منه السكان بالمياه طيلة أيام السنة. وكانت حَمولة أبو الهيجاء هي التي أقامت القرية، وقد سكنتها عائلات أخرى بعد عام 1923.

احتلت القوات الإسرائيلية قرية الرويس في 15 تموز 1948، وذلك بعد احتلال عكا وعدد من القرى في الجليل الغربي. غادر السكان القرية وتركوا فيها 3 بنادق سُلمت لاحقا للجيش الإسرائيلي. وبعد فترة، عاد قسم من الأهالي إلى قريتهم لكن الجيش قام بطردهم وهدم بيوتهم وبعد سنتين قامت إسرائيل بهدم المسجد أيضا.

لجأ قسم من أهالي الرويس إلى لبنان وما زالوا هناك، بينما يعيش في مدينة طمرة حوالي 90٪ من مهجري الرويس وأبنائهم. وكان أهل طمرة قد استقبلوا أهل الرويس واستضافوهم في بيوتهم وتقاسموا معهم لقمة العيش. ويعيش قسم آخر من أهل الرويس اليوم في مدينة شفاعمرو وفي قرية عبلين. ويقوم "كيبوتس يسعور" بزراعة قسم من أراضي القرية.

الغابسية

تقع الغابسية على خاصرة سهل عكا على بعد 11 كيلومترا شمال شرق المدينة، على ارتفاع معدله 75 مترا فوق سطح البحر، وفي باطن أرضها يوجد أكبر خزان للمياه العذبة في الجليل الغربي، ومنه تفجرت عيون المياه النقية. بلغت مساحة أراضي الغابسية حوالي 12000 دونم، يملكها أهل الغابسية وتوزعت ما بين أراضٍ سهلية وجبلية، وأراضٍ مروية وبعلية.

وكان في الغابسية مدرسة بناها العثمانيون سنة 1886، وتوسطها مسجد القرية الواسع مع ساحته الواسعة أيضا. ويعود بناء المسجد إلى فترة ظاهر العمر في القرن الثامن عشر، وكان يؤمه المصلون من القرى المجاورة.

في عام 1945 بلغ عدد سكان الغابسية 690 نسمة، وفي عام 1948 تجاوز عدد سكانها 750 نسمة، وسكنوا في أكثر من 125 منزل، واعتاشوا من خيرات أراضيهم، من زراعة الحبوب

والخضراوات والفواكه والزيتون ومن تربية الحيوانات.
كان في الغابسية لجنة شعبية منذ سنة 1943 برئاسة يوسف أفندي السالم وضمت أربعة أعضاء آخرين.
سقطت الغابسية خلال عملية بن عامي. في صباح يوم الجمعة الموافق 21 أيار 1948 احتلت القوات الإسرائيلية القرية بدون مقاومة، وحين صعد داود الزيني، ابن القرية، إلى سطح المسجد ملوحا بالراية البيضاء، أطلق عليه المهاجمون الرصاص فسقط شهيدا. وقام المحتلون بقتل 11 شخصا من أهل القرية، وذلك بهدف ترهيب السكان وإجبارهم على الرحيل من بلدهم. وشكلت هذه المجزرة خرقا لاتفاق تم التوصل إليه في آذار في العام نفسه بين أحد وجهاء الغابسية ووحدة الاستعلامات في منظمة "الهاجاناه". وكان هذا الاتفاق يقضي بعدم دخول الجيش إلى القرية والمسّ بأهلها وأن يكون رفع العلم الابيض على سطح المسجد علامة ذلك.
وبعد مراجعة المسؤولين في وحدة الاستعلامات (المخابرات) جرت الموافقة على عودة سكان الغابسية، وهكذا عاد معظم سكانها في نهاية عام 1948 وبداية عام 1949 إلى بيوتهم وواصلوا فلاحة أراضيهم. ولكن الجيش الاسرائيلي دخل القرية في كانون الثاني عام 1950 وأرغم السكان على الرحيل ثانية وذلك بذرائع أمنية لا أساس لها. وفي وقت لاحق، حاول أهالي الغابسية، الذين هُجّروا إلى قريتيّ دنون والمزرعة، العودة الى قريتهم عدة مرات، وجرى في أعقاب ذلك اعتقال عدد منهم في أيلول عام 1951 وتقديمهم للمحكمة العسكرية التي فرضت عليهم غرامات باهظة.
توجه أهالي الغابسية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية مطالبين بالعودة. وفي 30 تشرين الثاني 1951 أصدرت المحكمة قرارا بحقهم في العودة إلى قريتهم، ولكن حكومات إسرائيل المتعاقبة لم تلتزم بهذا القرار ومنعت أهل الغابسية من العودة إلى قريتهم، وذلك بعد أن أعلنت عن القرية منطقة عسكرية مغلقة بموجب أنظمة الطوارئ الموروثة عن الانتداب البريطاني. وفي عام 1955 هدمت الجرافات الإسرائيلية منازل القرية وأبقت فقط على مسجدها ومقبرتها.
بقي مسجد الغابسية خلال عقود عرضة للإهمال والتدنيس. وحين بادر أهل الغابسية واللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين إلى تنظيف المسجد وإقامة الصلاة فيه، قامت دائرة أراضي إسرائيل في عام 1996 باقتحام المكان وإغلاق المسجد ومنع المصلين من دخوله.
يعيش أكثر من نصف أهل الغابسية وأبنائهم لاجئين في لبنان، وأقل من نصفهم مهجرون في قريتيّ دنون والمزرعة في الأساس، وفي عكا وكفر ياسيف. وتقوم على أراضيها مستوطنة "نتيف هَشَيارا" التي تستغل هذه الأراضي مع كيبوتسات "الكابري" و"عبرون" و"يحيعام".

كويكات

تقع قرية كويكات على بعد 15 كيلومترا شمال شرق عكا على رقعة من الأرض ترتفع حوالي 50 م فوق سطح البحر. بلغت مساحة أراضي القرية في عام النكبة 4723 دونما، من ضمنها 65 دونما أرض مشاع، وكانت أراضيها تُعد من أخصب أراضي المنطقة، ومعظمها صالح للزراعة، خاصة زراعة الحبوب والزيتون والبطيخ. وشكلت الزراعة مصدرا أساسيا لمعيشة السكان، إضافة إلى تربية المواشي والدواجن وصناعة منتوجات الألبان. وكانت الآبار تمد القرية بالمياه للري والاستعمال المنزلي.
وفي عام 1945 بلغ عدد سكان كويكات 1050 نسمة وارتفع هذا العدد في عام 1948 حسب التقديرات إلى 1200 نسمة، وكان جميعهم من المسلمين.
وكانت منازل القرية مبنية في معظمها بالطوب وقريبة من بعضها لا تفصل بينها إلا أزقة ضيقة.

كان في كويكات مدرسة ابتدائية بناها العثمانيون سنة 1887 ومسجد باشر أهالي القرية ببنائه في العام نفسه. وكان الناس يُصلون قبل ذلك العام في بيوتهم أو في مدينة عكا.
وكان في القرية أيضا مقام القرشي، وهو قبر قديم يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من القرية ويعرف بقبر الشيخ أبو محمد القرشي وهو أحد الدعاة الذين سكنوا في القرية، وكان مزارا لأهالي القرية قبل النكبة. وكان في كويكات خان يعرف بخان كوكو يقع في وسط القرية له فناء واسع وباب كبير، ويُعتقد أنه أقيم أيام الحكم العثماني لتوفير المأوى للتجار والمسافرين من أماكن بعيدة قبل وصولهم إلى مدينة عكا.
دخلت الوحدات العسكرية اليهودية التابعة للواء السابع ولواء كرميلي قرية كويكات في ليلة الحادي عشر من شهر حزيران عام 1948. وقصفت القرية بالمدفعية تمهيدا للهجوم بالدبابات والآليات. ورفض أهالي القرية العرض بالاستسلام وقرروا البقاء فيها والدفاع عنها، آملين بدخول جيش الإنقاذ وتوفيره الإمدادات لهم، ولكن دون جدوى. نزح قسم من سكان القرية إلى قريتيّ أبو سنان وكفر ياسيف وقرى مجاورة أخرى، وطردت قوات الاحتلال لاحقا من تبقى في كويكات ومعظمهم من المسنين إلى كفر ياسيف وهدمت بيوتها. ولم يبق من كويكات سوى المقبرة ومقام الشيخ القرشي والمدرسة التي تحولت إلى ملهى ليلي وبيت المختار الذي أصبح مكتبا وبيت واحد فقط. وغرست السلطات الإسرائيلية غابة من أشجار الصنوبر والكينا فوق ركام المنازل لطمس معالم القرية.

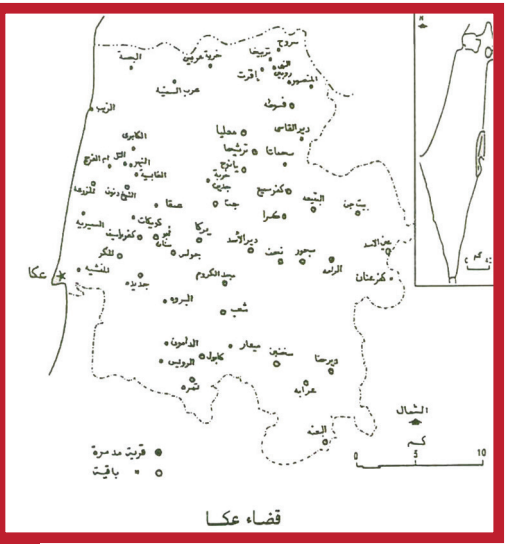

قضاء عكا

وفي كانون الثاني عام 1949 أقامت سلطات الاحتلال كيبوتس "هبونيم" على أراضي القرية، وفي وقت لاحق تم تغيير اسم الكيبوتس ليصبح كيبوتس "بيت هعيمق" وسكانه هم من المهاجرين اليهود الذين أتوا من إنجلترا وهولندا وهنغاريا.
يعيش اليوم الآلاف من مهجري كويكات وأبنائهم وأحفادهم في قرى أبو سنان وكفر ياسيف والمزرعة، وعائلة واحدة في مدينة طمرة في الداخل. ويقيم اللاجئون منهم في مخيميّ برج البراجنة والرشيدية في لبنان وفي أماكن أخرى، وجميعهم محرومون من العودة إلى بلدهم الأصلي الذي يستوطنه اليهود.

مَعلول

تقع قرية معلول على بعد حوالي 6 كيلومترات غربي مدينة الناصرة وكيلومترين شمال قرية المجيدل، ويفصل بين القريتين الشارع الرئيسي الذي يصل بين الناصرة وحيفا التي تبعد عن معلول حوالي 30 كم من جهة الغرب. ترتفع القرية 270 مترا عن سطح البحر ويفصل وادٍ بين أراضيها وأراضي قرية المجيدل.
وفي عام 1945، بلغ عدد سكان معلول 690 شخصا (490 مسلما

و200 مسيحي)، وفي عام 1948، بلغ عدد سكان القرية حسب التقديرات أكثر من 800 شخص.
وفي عام 1931، كان فيها 90 مسكنا مبنيا من الحجارة والطين أو الحجارة والإسمنت.
بلغت مساحة أراضي القرية قبل النكبة 4698 دونما، من ضمنها 1949 دونما كان يملكها العرب و2719 دونما امتلكها اليهود. وقد باع آل سرسق في سنة 1921 قسما من أراضي القرية لشركة صهيونية اسمها "شركة تطوير أراضي فلسطين"، وما تبقى من الأرض لم يكن كافيا لمعيشة سكان القرية. وظل النزاع على ملكية الارض مستمرا سنوات طويلة بين سكان معلول من جهة والحكومة التركية ونقولا سرسق والصندوق القومي اليهودي من جهة أخرى. وكان نعمة عواد، أحد الملاكين في القرية، يمتلك قسما كبيرا من أراضي البلد. وكان عواد قد اتصل بنقولا سرسق في بيروت وحصل منه على تنازل عن حوالي 2000 دونم.
كان في جوار معلول نبعان، أحدهما في الشمال الشرقي والآخر في الشمال الغربي، وكان السكان يتزودون بالمياه من الينابيع والآبار، ويعملون في الأساس في الزراعة، خاصة زراعة الحبوب والزيتون، وفي تربية المواشي.
كان في معلول مدرسة منذ عام 1905، وقد أُغلقت سنة 1930 في أعقاب شكوى كبار الملاكين ضد مدير المدرسة، خلف الصّباغ، مدعين أنه كان يحرض ضد الانتداب. وكان في القرية أيضا غرفة تدريس تابعة للكنيسة الكاثوليكية وكان في القرية كنيستان ومسجد.
احتلت القوات الإسرائيلية قرية معلول في 15 تموز 1948، رغم أنها كانت حسب قرار التقسيم ضمن الدولة العربية، مثل مدينة الناصرة.
وكانت السلطات الإسرائيلية قد أقامت مستعمرة "تيموريم" على أرض معلول في 21 حزيران 1948، أي قبل احتلال القرية بأقل من شهر. وكانت القوات الإسرائيلية تطلق النيران على القرية من المستعمرة المذكورة وقتلت عددا من أهالي القرية. بعد احتلال القرية وقي ظل أجواء الرعب والخوف، نزح غالبية أهالي معلول إلى القرى المجاورة وإلى مدينة الناصرة بعد طردهم من قريتهم، ورحلت 12 عائلة إلى سوريا ولبنان. وفي وقت لاحق، هدمت القوات الإسرائيلية منازل القرية، ولم يبق منها سوى الكنيستين والمسجد والمقبرة.
تغطي غابة الصنوبر التي غرسها الصندوق القومي اليهودي موقع القرية، وذلك بهدف إخفائها وطمس معالمها. وتوجد في الموقع قاعدة عسكرية، وفي هذه القاعدة توجد المقبرة المسيحية التي لا يُعرف مصيرها. ولا تزال الكنيستان قائمتين وكذلك المسجد الآيل للسقوط والانهيار، ويطالب أهل القرية بترميمه ولكن السلطات تعارض ذلك.
وفي عام 1981، أقامت إسرائيل مستعمرة "تمرات" التي تقع على بعد 1.5 كم إلى الغرب من موقع القرية، وعلى جزء من أراضيها.
يعيش غالبية أهالي معلول، بعد النكبة والتهجير، في قرية يافة الناصرة وقسم منهم يسكنون في الناصرة وحيفا وعسفيا، وتقيم أقلية من أهل القرية في سوريا ولبنان والولايات المتحدة. الغالبية الساحقة من أهل معلول مهجرون في وطنهم والأقلية لاجئون خارج الوطن، وجميعهم محرومون من العودة إلى بلدهم وأراضيهم التي يستولي عليها اليهود.

المجيدل

تقع قرية المجيدل على بعد 6 كيلومترات غرب – جنوب مدينة الناصرة على الطريق العام الممتد بين الناصرة وحيفا، على ارتفاع متوسطه حوالي 230 مترا فوق سطح البحر.
وفي عام 1945 بلغ عدد سكان القرية حوالي 1900 نسمة (1640 مسلماً و260 مسيحياً). وفي عام 1948 بلغ عدد سكانها حسب التقديرات أكثر من 2400

شخصاً. كانت المجيدل ثالثة كبرى القرى في قضاء الناصرة، وكانت قرية مزدهرة مبنية بالحجارة والطين أو بالحجارة والإسمنت.
وبلغت مساحة أراضي المجيدل 18836 دونما، من ضمنها أراضٍ عربية مساحتها 18165 دونما، وأراضٍ مشاع مساحتها 186 دونما، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة حوالي 17193 دونما.
اعتمد اقتصاد القرية على الزراعة، وكان القمح من أهم الغلال، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب 14892 دونما، والأراضي المزروعة بالزيتون حوالي 1600 دونم، وامتدت البساتين فيها على مئات الدونمات. وكانت القرية من كبرى القرى المنتجة للزيتون وكان فيها معصرتان.
كان في المجيدل مجلس بلدي لإدارة شؤونها، وكان لطف خوري أول رئيس لهذا المجلس، وألغيت وظيفة رئيس المجلس بعد استشهاد رئيسه توفيق أحمد الأسعد عام 1942 وبقيت وظائف المخاتير. وكان في القرية مدرستان، واحدة للبنين والأخرى للبنات، ومسجد للمسلمين بدون مئذنة، وكنيسة ودير للاتين وكنيسة للروم الأرثوذكس جرى ترميمهم وتمت صيانتهم بجهود أهل القرية والأب رومانوس من الناصرة والأب جاك كرم قبل عدة سنوات. ولا يزال الدير وكنيسة الروم الأرثوذكس شاهدين على عروبة هذه القرية المهجرة.
احتلت إحدى وحدات لواء جولاني التابعة للجيش الإسرائيلي المجيدل في 14 أو 15 تموز 1948 في أثناء المرحلة الثانية من عملية ديكل، وذلك خلال تركيز الجيش الإسرائيلي لتطويق مدينة الناصرة واحتلالها. وقد أُخليت القرية من سكانها وسُويت بالأرض وجرى ترحيل أهلها، الذين انتقلت غالبيتهم إلى مدينة الناصرة.

يعيش مهجرو المجيدل وأبناؤهم وبناتهم اليوم في مدينة الناصرة وهم الأغلبية وفي بلدة يافة الناصرة المجاورتين للقرية. ويقيم لاجئو القرية في الأردن وسوريا ولبنان وهم ينتظرون العودة إلى بلدهم الأصلي.
صادرت السلطات الاسرائيلية أراضي المجيدل وأقامت عليها البلدات والمستوطنات لليهود. ففي عام 1952 أقام مهاجرون يهود من أصل إيراني مستعمرة "مجدال هعيمق" في الجنوب الغربي من القرية، على بعد حوالي كيلومتر منها، وتستغل مستعمرة "يفعات" قسما من أراضي القرية، وتفلح بعض الكيبوتسات مساحات واسعة من أراضي المجيدل، من ضمنها "سريد" و"جنيجار" و"مزراع".

إندور

تقع قرية إندور جنوب شرق مدينة الناصرة، على بعد 10 كيلومترات هوائية وترتفع 175 مترا فوق سطح البحر. وكان خط أنابيب نفط العراق يمر شمالي القرية، وتحيط بها أراضي كفر مصر والناعورة ونين ودبورية.
في عام 1945 بلغ عدد سكان إندور حوالي 620 نسمة، وكلهم من المسلمين. وبلغت مساحة أراضيها 12444 دونما، من ضمنها أراضٍ مزروعة مساحتها 10479 دونما وأراضٍ مشاع مساحتها 2030 دونما. كانت أراضيها خصبة ومعظمها أرض سهلية، واعتمد أهلها على الزراعة، خاصة زراعة الحبوب والزيتون والبرتقال والموز، واعتنى أهلها بتربية المواشي. وكانت عائلة الفاهوم تمتلك قسما كبيرا من أراضي القرية.
كانت منازل إندور مبنية بالحجارة والإسمنت أو الحجارة والطين. وكانت فيها مدرسة أُنشِئَت أيام العثمانيين تعلم فيها طلاب من قرية نين المجاورة، لكن حكومة الانتداب البريطاني أغلقتها. وفي

زمن الانتداب، تعرضت القرية للهدم وهُجّر أبناؤها إلى القرى المجاورة ثم عادوا إليها وأعادوا إعمارها.
احتلت قوات "الهاجاناه" قرية إندور في 24 أيار 1948 واضطر قسم من السكان إلى مغادرة القرية. بعضهم اتجه إلى شرق الأردن وقسم آخر انتقل إلى الناصرة. وبقي في القرية حوالي 300 شخص أخرجتهم القوات الإسرائيلية بالقوة، وبعد ذلك دمرت جميع بيوت القرية.
أقامت السلطات الإسرائيلية على أراضي اندور محطة تجميع للمياه العادمة وأنشأت كيبوتس "عين دور" الذي يستغل أراضي القرية. ولم يبق من القرية سوى أنقاض المنازل والمقبرة التي تحتاج إلى الصيانة والعناية.
يعيش أهل إندور، بعد طردهم وتهجيرهم من بلدهم، في الناصرة والرينة وإكسال ودبورية وعرابة، ويقيم لاجئو القرية في الدول العربية. ويقدر عدد أهل القرية اليوم بحوالي 8000 شخص، وجميعهم محرومون من العودة إلى بلدهم.

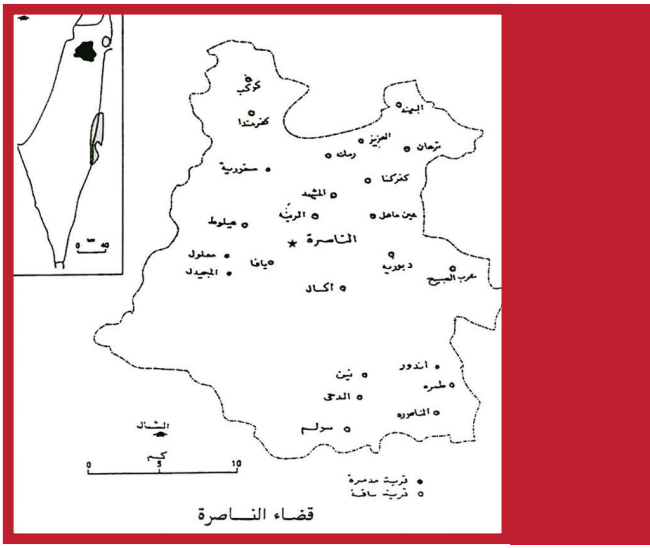

ياجور

تقع القرية على المنحدرات السفلى لجبل الكرمل على بعد حوالي 9 كيلومترات شرقي مدينة حيفا، وترتفع نحو 25 مترا فوق سطح البحر، وكان طريق حيفا – جنين العام يمر إلى الشمال الغربي منها.
وكانت ياجور واحدة من عدة قرى باعت الحكومة العثمانية أراضيها لتاجريْن لبنانيين، هما سليم الخوري وسُرسق في سنة 1872. وكان سكان القرية يعملون عند هذين التاجرين في أراضي القرية. وفي وقت لاحق، باع هذان التاجران غالبية الأراضي للصهيونيين، وبقي للسكان العرب 344 دونما من أصل 2720 دونما.
في عام 1945 بلغ عدد سكان القرية 610 أشخاص، 560 مسلما و50 مسيحيا، وكانت منازلهم منتشرة على منحدرات الجبل. وحسب التقديرات، بلغ عدد سكان القرية في عام النكبة حوالي 700 نسمة. اعتاش أهل ياجور في الأساس على الزراعة. حيث زرعوا الحبوب في أراضٍ بلغت مساحتها

حوالي 260 دونما. وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون 42 دونما، ومساحة البساتين والأرض المروية 57 دونما.
لم يكن في ياجور مدرسة، وكان فيها مسجد واحد، وتعلم الاطفال في الكُتّاب أسس اللغة العربية والحساب وحفظ القرآن.
احتلت القوات الصهيونية القرية في 24 أو 25 نيسان 1948، بعد احتلال مدينة حيفا وقرية بلد الشيخ المجاورة. وذكر المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس أن السكان نزحوا عن القرية بعد هجوم قوات "الهاجاناه" على بلد الشيخ. وذكر مراسل صحيفة "نيويورك تايمز" أن القرية جرى احتلالها في 24 نيسان وبعد احتلال القرية توجهت قوات الهاجاناه نحو مدينة عكا.
هدمت القوات الإسرائيلية منازل القرية، بينما لا تزال المقبرة موجودة. وفي عام 1922 أنشأت الحركة الصهيونية كيبوتس "ياچور" على أراضٍ كانت تابعة للقرية، ويستغل هذا الكيبوتس أجزاءً من القرية ويستخدمها للزراعة. وتحتل معامل الإسمنت جزءا من الأراضي المحيطة. وفي السنوات الأخيرة، أقامت بلدية "نيشر" ناديا رياضيا على موقع قرية ياجور وبمحاذاة مقبرتها.
يعيش مهجرو قرية ياجور وأبناؤهم في شفاعمرو وحيفا والناصرة وعكا والرينة، ويقيم لاجئو القرية ونسلهم في مدينة جنين في الضفة الغربية، وفي لبنان والأردن، وفي دول أوروبية مثل سويسرا وإيرلندا، وجميعهم ينتظرون العودة إلى قريتهم وتمنعهم السلطات الإسرائيلية من ممارسة حقهم الطبيعي والقانوني منذ النكبة وحتى اليوم.

الطيرة - طيرة حيفا

تقع الطيرة وتسمى أيضا طيرة الكرمل وطيرة اللوز على بعد 7 كيلومترات جنوب مدينة حيفا وكان مدخلها الرئيسي يصل القرية بطريق الساحل الرئيسي. وكانت القرية تنتشر على المنحدرات الغربية السفلى لجبل الكرمل، مشرفة على السهل الساحلي، وترتفع حوالي 70 مترا عن سطح البحر.

كانت الطيرة من أهم قرى قضاء حيفا، فهي أكبَرُها من حيث عدد السكان وثانية كبرى القرى في القضاء بعد قرية إجزم من حيث المساحة.
في عام 1945 بلغ عدد سكان الطيرة 5270 نسمة (5240 مسلما و30 مسيحيا) وارتفع عدد السكان في عام النكبة إلى حوالي 6100 نسمة. ويؤكد بعض أهالي الطيرة أن عدد السكان بلغ حوالي 10 آلاف نسمة، وأن الإحصاءات التي جرت لم تشمل أهل الطيرة الذين كانوا يعملون ويسكنون في مناطق مجاورة للقرية وكان لهم بيوت في الطيرة.
وقد بنى سكانها منازلهم من الحجارة. كان في القرية مدرستان إحداهما للبنين والأخرى للبنات، ومسجدان، و7 مقابر لم يبق منها سوى مقبرة واحدة، ومقام الشيخ خليل الذي لا يزال موجودا، ومطحنة قمح، وعدة معاصر للزيتون، حيث اشتهرت القرية بزراعة الزيتون. وكان في القرية عدة ينابيع، وكانت تجري في أراضيها ثمانية أودية، من بينها وادي السامر أو كفر سمير في المنطقة التي يسميها الإسرائيليون "كفار سمير" ووادي فلاح في المنطقة المسماة اليوم "بِيت أوِرِن".
بلغت مساحة أراضي الطيرة 45272 دونما، منها 6553 دونما لليهود، واعتمد أهلها في معيشتهم على الحبوب والخضراوات والأشجار المثمرة والفاكهة. وبلغت مساحة الأراضي المزروعة في عام 1945 حوالي 20940 دونما، ومساحة الأراضي المزروعة بالزيتون 4600 دونم، وكانت أكثر القرى إنتاجا للزيتون والزيت في قضاء حيفا وكان فيها أربع معاصر، وتراوحت كميات الزيت السنوية التي أنتجتها القرية ما بين 800 وألف طن. وقد اشتهرت القرية بزراعة أشجار اللوز ولهذا سُمّيت طيرة اللوز. وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب 16219 دونما، هذا بالإضافة إلى الأراضي المروية وأراضي البساتين. وعمل الكثيرون من أهل القرية في معسكرات الجيش البريطاني القريبة من

قريتهم، وفي مصانع حيفا وفي مينائها وفي مصفاة النفط ومعامل الإسمنت والتبغ في منطقة حيفا. وكان في وسط القرية سوق عامرة باع فيها الناس منتوجاتهم واشتروا حاجاتهم منها.
وكان في مركز الطيرة منزول، وهو عبارة عن مضافة عامة لاستقبال وإيواء الضيوف من خارج البلد وأمامه ساحة.
هدم الإسرائيليون المسجد القديم في القرية وأقاموا في المكان حديقة عامة محاذية للشارع المؤدي إلى المقبرة الرئيسية، وحولوا المسجد المركزي إلى كنيس أطلقوا عليه "إم هَبَنِيم" أي "أم البنين"، وهو موجود اليوم في شارع "هبلماح (הפלמ"ח)". وقد قامت السلطات الإسرائيلية بهدم بيوت القرية، بينما لا يزال مقام الشيخ خليل موجودا على أرض القرية، وكذلك دار عبد اللّه السلمان، مختار الطيرة، التي أصبحت مقرا للشرطة.
كان في الطيرة نادٍ رياضي لشباب القرية وفرقة كشفية وحركة النجّادة لتدريب الفروسية ومن أجل الدفاع عن البلدة، وكان فيها أيضا مَقاهٍ وأجهزة راديو.
في 12 كانون الأول، هاجمت عصابة "الإيتسل" الطيرة بالقنابل وأدت تلك الغارة إلى مقتل 13 شخصا من البلدة، من ضمنهم أطفال وشيوخ، وإلى إصابة عشرة بجروح وتدمير منزل وإلحاق الأضرار بعدة منازل. وفي الأسابيع التالية، تعرضت القرية لهجمات أخرى، إحداها في 5 شباط 1948. وفي 22 نيسان، شنت القوات الصهيونية هجوما كبيرا على الطيرة، وكان هدف الهجوم على ما يبدو منع وصول تعزيزات من الطيرة إلى حيفا.
يذكر المؤرخ بيني موريس أن المحاولة الأولى للاستيلاء على الطيرة قد جرت في 25 نيسان، أي بعد سقوط حيفا، وأن القوات الصهيونية استخدمت مدافع الهاون والرشاشات، وأن الهجوم تكرر في اليوم التالي، وأن القوات البريطانية تدخلت وأجْلت بعض النساء والأطفال من القرية. وفي 15 أيار، نُقل المزيد من السكان إلى أماكن آمنة. وذكر موريس أن المئات نقلوا إلى جنين ونابلس.
استمرت الهجمات على الطيرة، وفي 13 نيسان شن لواء ألكسندروني التابع للهاجاناه هجوما على البلدة، ولكن ذلك الهجوم مُني بالفشل. وسقطت القرية أخيرا، حسب ما جاء في "تاريخ الهاجاناه"، في 16 تموز 1948، خلال معارك الأيام العشرة التي فصلت بين هدنتي الحرب. وقد استعملت القوات الصهيونية في هذه المعارك القوات البحرية لمساندة القوات البرية، فقد قصفت السفينة الحربية "إيلات" القرية قبل أن تتحرك القوات البرية لاحتلالها. أما السكان الذين كانوا لا يزالون في الطيرة، والذين صمدوا تحت الحصار مدة تزيد عن الشهرين، فقد طُردوا في معظمهم إلى جنين ونابلس وطولكرم، أو احتُجِزوا في مخيمات أسرى الحرب، حسب المؤرخ موريس.
بعد النكبة، أنشأ الصهيونيون مستعمرات وأحياء يهودية على أراضي الطيرة الواسعة. في حزيران 1948 أنشأت السلطات الإسرائيلية كيبوتس "هحوتريم" جنوبي القرية، وفي عام 1949 أقيمت بلدة "طيرة الكرمل و"موشاف مجديم". وفي سنة 1952 بنت إسرائيل مستعمرة "كفار جليم"، والتي تضم مدرسة زراعية. إضافة لذلك، هناك عدة أحياء في حيفا قائمة على أراضي الطيرة من ضمنها حي "كفار سمير" وحي "دِنْيه". وتجدر الإشارة إلى أن أستاد كرة القدم "سامي عوفر" قائم على اراضي الطيرة.
تعيش الغالبية الساحقة من لاجئي الطيرة في مخيم إربد في الأردن وفي مخيميّ "اليرموك" و"النَيْرب" في سوريا وفي مخيم "عسكر" في مدينة نابلس. ويقيم المهجرون، وهم الأقلية، في حي الكبابير في مدينة حيفا المجاور لقريتهم وفي مدينة طمرة وقرية عسفيا، وجميعهم محرومون من العودة إلى بلدهم ومن استعادة أملاكهم واستغلال أراضيهم الواسعة.

بلد الشيخ

كانت القرية تقع في سهل مدينة حيفا على بعد 6 كيلومترات شرقي المدينة، وكان طريق حيفا – جنين العام يمر شرقيها، وكان يمر بالقرب منها أيضا خط سكة حديد حيفا – سَمَخْ. وكان ثمة مدرج للطائرات في الطرف الشمالي من أراضي القرية، ويبعد عنها حوالي كيلومترين. وقد سُميت بلد الشيخ نسبة إلى الشيخ الصوفي الشهير عبد اللّه السهلي، الذي أقطعه إياها السلطان العثماني سليم الأول، الذي حكم فلسطين من سنة 1512 حتى سنة 1520. ويقع مقام الشيخ عبد اللّه السهلي إلى الشمال من القرية وبقربه خان.

في عام 1945 بلغ عدد سكان بلد الشيخ 4120 نسمة، وفي عام 1948 ارتفع عدد سكانها إلى حوالي 5000 نسمة، وكانت القرية ثانية كبرى القرى في قضاء حيفا، بعد قرية الطيرة، وكان جميع سكانها من المسلمين. وكان للقرية شكل مستطيل، وكانت منازلها متقاربة ومبنية في معظمها بالحجارة والإسمنت. وكان في القرية عدد من المقاهي ومحطتان للوقود تقعان على طريق حيفا – جنين.

وفي عام 1887، في العهد العثماني، أقيمت فيها مدرسة ابتدائية. وكان فيها عام 1948 مدرستان ومسجدان وكان في القرية مقبرتان في إحداهما دُفن الشهيد الشيخ عز الدين القسام الذي استشهد في معركة ضد القوات البريطانية في أحراش قرية يَعْبد (قضاء جنين) سنة 1935.

بلغت مساحة أراضي القرية 9849 دونما، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة فيها 5009 دونمات وأراضي المشاع 3720 دونما.

واعتمد اقتصاد القرية في الغالب على الزراعة وتربية المواشي، فقد كانت القرية غنية بالمياه وفيها مولدات مياه كثيرة للريّ، وكان الزيتون والحبوب والفاكهة أهم المحاصيل الزراعية، وكان في القرية معصرة زيتون. وفي عام 1945 بلغت مساحة الأراضي المخصصة للحبوب 4410 دونمات والأراضي المروية والبساتين 368 دونما. وعمل عدد من سكان القرية موظفين في حيفا، وفي المصانع الموجودة في المدينة. وفي عهد الانتداب، استأجر مستثمرون صهاينة قسما من الأرض وبنوا عليه معملا للإسمنت وأبنية أخرى أصبحت فيما بعد مستعمرة "نيشر".

في 31 كانون الأول 1947 ارتكبت "الهاجاناه" مجزرة في بلد الشيخ. وجاء في "تاريخ الهاجاناه" أن قوة قوامها 170 شخصا من "البلماح" أُمِرت بتطويق القرية وإلحاق الأذى بأكبر عدد ممكن من الرجال وتخريب الممتلكات. وقتلت هذه القوة أكثر من 60 شخصا من ضمنهم نساء وأطفال، ودمرت عشرات المنازل. وكانت هذه المجزرة ثأرا لمقتل عمال يهود في مصفاة النفط في اليوم السابق. وقيل حينها إن عمالا فلسطينيين من القرية قاموا بذلك ردا على قنبلة فجرتها عصابة "الإرغون (إيتسل)" عند بوابة مصفاة النفط أدت إلى قتل 6 عمال فلسطينيين وجرح 42. وبعد ذلك الهجوم، انقض العمال الفلسطينيون على العمال اليهود وقتلوا 41 منهم.

وبعد المجزرة، أُخليت القرية جزئيا في 7 كانون الثاني 1948. وكانت الخطة "دالت" تقضي بأن يحتل لواء كرميلي بلد الشيخ في عملية احتلال حيفا ذاتها. وبسقوط حيفا في 22 نيسان أُجلي عددٌ من نساء القرية وأطفالها إلى أماكن آمنة، تحسبا لهجوم قد تشنه القوات الصهيونية. وفي 24 نيسان حاصرت وحدات من "الهاجاناه" القرية وطلبت من السكان تسليم أسلحتهم، وقد سلّم سكان القرية 22 بندقية قديمة وطلبوا الهدنة غير أن "الهاجاناه" رفضت ذلك وهددت بالهجوم إذا لم يتم تسليم باقي الأسلحة. وفي الساعة الخامسة صباحا، فتحت "الهاجاناه" النار من مدافع الهاون والمدافع الرشاشة، ولم يصدر أي رد تقريبا على إطلاق النار.

رتب البريطانيون هدنة تقضي باخلاء القرية من سكانها، وفي جملتهم النساء والأطفال، وذلك تحت حماية بريطانية. وقد اتجه بعض السكان إلى مدينة عكا، ثم فروا منها بعد أيام قليلة تحسبا لهجوم جديد تقوم به "الهاجاناه" على المدينة.
أقام المهاجرون الصهيونيون مستوطنة على أراضي القرية عام 1949 أطلقوا عليها إسم "تل حنان" على إسم حنان زلينجر، أحد افراد "الهاجاناه". ومنذ عام 1952 أصبح موقع بلد الشيخ و"تل حنان" جزءا من مدينة "نيشر".

اللجون

تقع قرية اللجون على بعد 18 كيلومترا إلى الشمال الغربي من مدينة جنين و22 كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من مدينة حيفا على ارتفاع 175 م عن مستوى سطح البحر. ويُعتقد أن اسمها مشتق من الكلمة اللاتينيةlegio أوlegion والتي تعني الفيلق العسكري.

وكان الكنعانيون أول من أقام مدينة في هذا المكان وسموها "مجدو"، وهي على الأرجح كلمة كنعانية تعني مخيم جيش أو ثكنة عسكرية، وجعلوا منها مفتاحا للممرات الاستراتيجية نحو مصر وشرق الأردن وسوريا. وقد دخل العرب اللجون عام 636 م. وفي عام 1283 م زار القزويني اللجون ووصفها في كتابه "آثار البلاد وأخبار العباد" بقوله "اللجون مدينة في وسطها صخرة كبيرة مدورة وعلى الصخرة قبة مزار". وفي العهد العثماني في سنة 1628م أصبحت مركزا للواء عرف باسمها ولكن مكانتها تراجعت في العصر العثماني المتأخر.
أما استيطان أهالي أم الفحم فقد بدأ في قرية اللجون في نهاية القرن التاسع عشر وتسارع الاستيطان في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وذلك بعد ازدهار الزراعة في اللجون وتوفر أماكن العمل في المعسكرات البريطانية المجاورة. وفي بداية الثلاثينيات، أصبحت اللجون محطة أساسية على طريق حيفا - جنين، ودفع ذلك بعض سكانها إلى تأسيس شركة باصات تعاونية.
تشكل التركيبة السكانية في اللجون تجسيدا للتركيبة السكانية في أم الفحم. وكان معظم سكانها من الحمائل الأربع وهي: المحاجنة، الإغبارية، المحاميد والجبَارين. وسكنت اللجون بعض العائلات من أصل مصري.بلغ عدد سكان اللجون في عام النكبة حوالي 1300 نسمة وسكنوا في أربع حارات على ثلاثة تلال، وبلغت مساحة أراضيها نحو 36 ألف دونم، توزعت بين منطقتيّ الروحة ومرج ابن عامر. واعتمد السكان في معيشتهم على الزراعة، خاصة الحبوب والزيتون واللوزيات وعلى تربية المواشي. وفي سنوات الأربعينيات، زاد عدد السكان الذين عملوا في مجال الخدمات العامة، في القطارات والشرطة وتعبيد الطرق.وقد اشتهر من أبناء اللجون في سنوات الاربعينيات فريد السعد الذي كان نشيطا في حركة القوميين العرب، وقد تم تعيينه في وظيفة قائمقائم حيفا (1940-1937) وقائمقام بئر السبع (1942-1941). وأصبح بعد ذلك مديرا لفرع البنك العربي في حيفا حتى عام 1948. وبعد النكبة، غادر إلى عمان وأسس هناك شركة التبغ الأردنية وتولى لاحقا منصب وزير المالية في الأردن في السنوات 1972 حتى 1974 وتوفي في عمان عام 1995. وفي مطلع الاربعينيات، انتخب سكان اللجون أسعد محمد محاجنة مختارا للقرية وهو المختار الأخير فيها. وكان في اللجون مدرسة ابتدائية حكومية أُقيمت عام 1934 وكان محمد القدومي أول مدير لها. وقبل ذلك تعلم أولاد القرية في الكتاتيب. وفي عام 1943 بنى الوجيه حسن السعد مسجد الإغبارية وكان الإمام فيه الشيخ محمد اللبدي. وكان في القرية مسجد آخر وهو مسجد المحاميد وكان إمامه الشيخ خليل كسّاب، وقد هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي جميع منازل القرية

ومدرستها وأحد مساجدها ولم يبق منها اليوم إلا مسجد الإغبارية والمقبرة وطاحونة قمح وعين الحَجّة. كانت اللجون في ثورة 1939-1936، بحكم موقعها ومواردها، مركزا لوجستيا مهما من مراكز الثورة، واتُخذت موقعا للاستراحة والتموين. وكان قادة الفصائل، ومن ضمنهم يوسف أبو درة ويوسف الحمدان يستريحون في ديوان فياض الحسن محاجنة الذي تم تعيينه في عام 1938 قاضيا في الجهاز القضائي للثورة الذي أقامته قيادة الثورة ليكون بديلا للجهاز القضائي البريطاني.
وخلال الثورة، استشهد كل من محمود أحمد كيوان وسعيد الحبوب. وخضعت اللجون خلال الثورة لأكثر من طوق عسكري بريطاني، وخلال الحصار العسكري الذي فُرض على القرية في صيف عام 1938 أعدم الجنود البريطانيون سعيد الحبوب بدم بارد وأمام سكان القرية الذين جرى تجميعهم في الساحة العامة.
شكلت اللجون وقرية المنسي المجاورة قاعدة لجيش الإنقاذ خلال تحضيراته للهجوم على "مشمار هعيمق" في 6 نيسان 1948. وبعد فشل ذلك الهجوم، هاجمت القوات اليهودية في الفترة ما بين 10 و14 نيسان قرى أبو زريق وأبو شوشة والغُبَيّات، واحتلت هذه القرى ولكنها فشلت في احتلال المنسي واللجون، إلا أنها تمكنت من احتلال القريتين في 30 أيار 1948. وسقطت اللجون بعد انسحاب جيش الإنقاذ منها وتطويق القرية، وقد سقط خلال احتلالها شهداء كثيرون معظمهم من سكان القرية وبعضهم من المتطوعين من خارجها.
لجأ معظم أهل اللجون إلى أم الفحم ومصمص ومعاوية وزلفه ومشيرفة والبياضة، ولجأ القليل منهم إلى الضفة الغربية والأردن وسوريا. وبعد التهجير، حاول أهل اللجون العودة إلى قريتهم ولكن الجيش الإسرائيلي منعهم من ذلك. وفي أيار 1949 جرى ضم منطقة المثلث إلى إسرائيل وذلك طبقا لاتفاقيات الهدنة في رودوس بين الأردن وإسرائيل. وهكذا أصبح معظم مهجري اللجون مواطنين في الدولة العبرية وهم محرومون حتى اليوم من العودة إلى بلدهم.

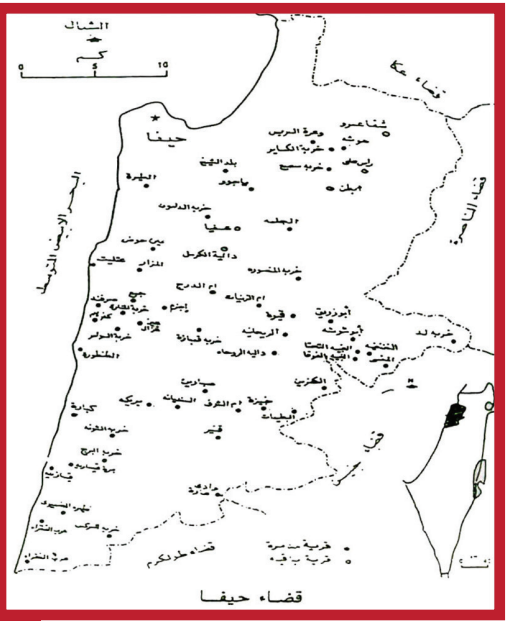

أنشطة لإحياء خطاب حق العودة

قامت النساء بعدة نشاطات وفعاليات في السنتين الأولتين من المشروع، وفي ما يلي أمثلة عنها، وهناك نشاطات أخرى مقترحة لاستعمالها في فعاليات مستقبلية.

جولات إلى القرى المهجرة

قامت النساء بتخطيط وتنفيذ جولات إلى قرى مهجرة قريبة من أماكن سكناهن الحالية، أو إلى قراهن الأصلية التي هُجرن منها.

التنسيق للجولات كان بين مُركزي المشروع من قبل الجمعيتين (كيان وجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين) مع المجموعات المحلية. في المرحلة الأولى رافق المجموعة مرشد من قبل جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين وشرح تفاصيل تهجير القرية وعن حياة أهلها قبل النكبة وما حل بهم بعدها، وذلك بمرافقة مهجري القرية نفسها. بعدها درست النساء عن تاريخ القرى والمدن والحياة فيها وعن النكبة والتهجير من مواد كانت بين أيديهن من إعداد جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين، وشاركن في الشرح للمجموعة مع المُركز والمرشد من جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين. يطمح المشروع إلى تذويت المعرفة لدى النساء لتصبحن هن صاحبات الخبرة والمعرفة ليقدمنها إلى المجموعات. ومن الضروري أن تتم استضافة أهل القرية ممن عايشوا النكبة والتهجير، لأن ذلك يضيف التفاصيل الحياتية التي لا يمكن سماعها إلا ممن عاشوا تلك اللحظات، وخصوصا النساء اللواتي بإمكانهن تسليط الضوء أكثر على الألم والمعاناة والشعور بالحسرة الذين رافقوهن ورافقوا أطفالهن.

توثيق أسماء العائلات المهجرة

قامت مجموعة يافة الناصرة بتجميع أسماء العائلات التي هُجرت من معلول ونحتها على لافتة من حديد ووضعها كنصب تذكاري على باب الكنيسة في معلول. والجدير بالذكر أن معظم مهجري معلول يقيمون في يافة الناصرة حاليا. ويروي أهل معلول أنه قبل النكبة عاشت العائلات المسيحية والمسلمة معا بدون الشعور بوجود أي اختلاف. ومما كان يميز أهل معلول أنه في الأعراس كان دائما يوجد "إشبين" مسلم وآخر مسيحي لكل عريس، وقد بطل هذا التقليد اليوم على الأغلب لموانع "دينية". وذلك كان مثالا على الوحدة التي كانت بين أهل البلد الواحد. لذلك عندما أرادت النساء أن توثقن أسماء العائلات المهجرة، كان من المفهوم ضمنا أن تكون العائلات المسيحية والمسلمة في اللافتة نفسها، ولم يكن هناك أي جدال حول مكان وضع اللافتة لأن البلد للجميع بدون فرق بين الطوائف، ووضعت على باب الكنيسة كمكان آمن تبقى فيه دون أن يزيلها الجيش. وقد جرى اتباع هذا النهج في قرية طيرة الكرمل المهجرة، وسوف يتم تكراره في بلدات مهجرة أخرى لأهمية إبقاء الأسماء حية في الذاكرة وتأكيد الانسجام والمحبة بين أهل البلد الواحد بانعدام التعصب الطائفي.

محاضرات وورشات حول النكبة والتهجير

لقد تم تنظيم عدة محاضرات وورشات في مواضيع مختلفة تختص بالنكبة والتهجير، منها ورشة حول التراث الفلسطيني المستمر في أغانينا حتى يومنا هذا، وهي ورشة جمعت بين الجدات والأحفاد بهدف تزويد المعرفة للجيل الجديد وتذويت ذاكرة الجدات لدى الأحفاد وأهميتها للطرفين. ومنها "بطولة البقاء – المرأة المجدلاوية في ظل النكبة - الأبعاد النفسية والاجتماعية" وقد قدمها الأخصائي النفسي أنيس فرحات. ومنها أيضا محاضرة عن تهجير حيفا وأساليب التهجير ودور الانتداب البريطاني فيه قدمها د. جوني منصور. وكانت هناك أيضا محاضرات حول النكبة والتهجير وسياسة التطهير العرقي، وقوانين مصادرة الأراضي، مثل قانون "الحاضر-غائب"، والممارسات والسياسات التي ساهمت بتهجير الفلسطينيين ومنعت عودتهم إلى بلداتهم الأصلية، وقد قدمها السيد محمد كيال من جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين.

المخططات الهيكلية

إن سياسة مصادرة الأراضي ما زالت مستمرة حتى اليوم، ومن المهم فهم هذه السياسة بحذافيرها وضرورة أن لا ينسى أهل البلد الأراضي التي كانت تابعة لها ومدى اتساع مسطح القرية قبل النكبة. ولهذا قامت النساء بالاطلاع على المخططات الهيكلية في قرانا اليوم ومناقشة تداعيات النكبة المستمرة حتى يومنا هذا.

مخطط "الطنطور" جنوب الجديدة-المكر هو مثال صارخ على تلك السياسة. فبدلا من ضم هذه الأراضي لمنطقة نفوذ مجلس الجديدة-المكر المحلي، تقوم السلطات الإسرائيلية بالتخطيط لبناء مدينة جديدة هناك على مساحة صغيرة نسبيا تحتوي على عدد هائل من المباني لإسكان عشرات الآلاف. وهذه سياسة إفقار وتضييق الخناق على البلدات العربية ومنعها من التوسع والتطور والنمو بشكل طبيعي، وتكريس الضائقة السكنية التي يعاني منها العرب، وتؤدي إلى مزيد من العنف المجتمعي والتشرذم.

وفي هذا الأطار، تواصلت المجموعة النسائية "سنابل جليلية" مع المجلس المحلي في مجد الكروم وقامت بالتخطيط لمشروع توثيق أسماء كل الأراضي المصادرة التي كانت تابعة لنفوذ قرية مجد الكروم، وتوثيق أسماء عائلات أصحاب هذه الأراضي ووضعها على خارطة كبيرة لضمان بقائها في ذاكرة ووعي أهل مجد الكروم.

عرض أفلام حول النكبة

لقد تم عرض عدة أفلام تتعلق بالنكبة للمجموعات المحلية النسائية وكانت الدعوة مفتوحة لحضور هذه الأفلام. ودار نقاش وحوار بعد عرض الأفلام، ومن ضمنها فيلم "خالتي زهرة" للمخرج محمد بكري وفيلم "فاطمة" للمخرج باسل غطاس. وهناك اقتراحات لعرض فيلم "نساء في الصراع" للمخرجة بثينة كنعان خوري، فيلميّ "أحلام في المنفى" و"أطفال شاتيلا" للمخرجة مي المصري، وفيلم "مهجرون" لجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين.

كيان - تنظيم نسويّ تمّ تأسيسه عام 1998، ويطمح لمجتمع متنوّع آمن وعادل وخالٍ من التّمييز الجندريّ، تحظى فيه النّساء العربيّات الفلسطينيّات بتكافؤ الفرص لتحقيق الذّات، وتأخذْنَ دورًا قياديًا ومُؤثّرًا في المجتمع من خلال إدراكهنّ وتحقيقهنّ لحقوقهنّ الفرديّة والجماعيّة. ولتحقيق هذا، نسعى في كيان لتشكيل حركة نسويّة ميدانيّة فاعلة وممنهجة قطريًا، تؤثّر عمليًا في المجتمع من خلال مواجهة مسبّبات وجذور قضايا وظواهر التّمييز الجندريّ والدّفاع عن حقوق النّساء وضمان انخراطهنّ في دوائر اتّخاذ القرار بشكل عامّ.

شارع أرلوزوروف 118، حيفا 33276
04-8661890
www.kayan.org.il
كيان Kayan - Palestinian Feminist Organization

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين هي جمعية أهلية غير ربحية مسجلة رسميا، تعمل في مناطق 1948 بين جماهير المهجرين في مختلف أماكن تواجدهم في البلاد. هدف الجمعية الرسمي والمعلن هو عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم الأصلية وإعادة بناء بيوتهم المدمرة واستعادة ممتلكاتهم وأراضيهم المصادرة. تمثل جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين ما يزيد عن 30 قرية مهجرة من خلال اللجان المحلية للمهجرين من مختلف القرى والبلدات العربية في الجليل والمثلث. ويعتمد نشاط جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في أساسه على العمل التطوعي لأعضائها في الهيئتين العامة والإدارية وعلى عمل المهجرين وعلى طاقم الجمعية.

ص.ب 551 / 2020008 شفاعمرو
تلفاكس046468241
www.mohajareen48.org
adrid48@gmail.com
جمعية الدفاع عن حقوق المهجّرين

> تم إصدار هذا الكتيب ضمن مشروع نساء على درب العودة، بدعم من صندوق هيكس ايبير